آفاق برلمانية

مواطن

٢ أيار ٢٠٠٦ م المجلد العاشر العدد ٢ | نشرة تصدرعن: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله | 2 May 2006 Volume 10, No. 2

سلطة برأسين

أزمة الصلاحيات بين الرئاسة والحكومة.. تتفاقم

■ كتبت نائلة خليل:

أزمة الصلاحيات، التي وصلت حد التنازع وتراشق الاتهامات عبر الفضائيات العربية، بين مؤسسة الرئاسة والحكومة، باتت حديث الشارع الفلسطيني، والمؤشر الأبرز، كذلك، على عمق الأزمة بين حركتي "حماس" و "فتح".

وتفاقمت هذه الأزمة مع توالي صدور المراسيم الرئاسية، بدءاً بوضع المعابر الفلسطينية تحت سيطرة مؤسسة الرئاسة، مروراً بتعيين رشيد أبو شباك مسؤولاً عن الأمن الداخلي، ووضع المؤسسات الإعلامية الرسمية تحت الإشراف المباشر لمؤسسة الرئاسة، ثم إلغاء الرئيس محمود عباس قرار وزير الداخلية سعيد صيام بتشكيل قوة أمنية "من الفصائل" في قطاع غزة، تحت إشراف مراقب عام للوزارة هو قائد لجان المقاومة الشعبية، التي يعتبرها البعض مقربة من "حماس"، وليس انتهاءً بتلويح الرئيس باستخدام صلاحياته التي يصل مداها إلى حد إقالة الحكومة.

ولا تبدو بوادر حل هذه الأزمة قريبة أو سهلة التحقيق، كما يرى كثير من المراقبين السياسيين، وربما يجد الفلسطينيون – إن لم يتداركوا هذه الأمر سريعاً – أن الأزمة قابلة للانتقال أسرع مما يتوقعون من المستوى السياسي والتنفيذي إلى الشارع الفلسطيني نفسه، مهددة بالانزلاق نحو فوضى لا يستطيع أحد أن يوقفها إن بدأت.

مسلسل سحب الصلاحيات

يقول ناصر الدين الشاعر، نائب رئيس الوزراء، وزير التربية والتعليم العالي، "توجد أزمة واضحة يجب حلها، وبالتأكيد لدينا تضارب وتنازع في الصلاحيات، ونأمل أن تتم معالجة الأمر بالحوار حتى لا يتم إفراغ الحكومة من محتواها".

ويضيف الشاعر "تسحب الصلاحيات واحدة تلو الأخرى، وعند الاحتجاج نسمع نوعين من الإجابات: الأولى أن هذه الصلاحية تعود للرئاسة أصلاً، والثانية أن سحب الصلاحيات يأتي من باب سحب الذرائع من إسرائيل حتى لا تغلق المعابر أو تقصف مقار الأجهزة الأمنية، على الرغم من أننا نتفهم بعض هذه القضايا، لأن إسرائيل من جهتها تلوح بأنها ستغلق وتقصف إذا تسلمت الحكومة هذه المسؤوليات".

ويتساءل "إذا كانت المعابر والأجهزة الأمنية والأمور المالية، والمؤسسات الإعلامية الرسمية، ليست من وظيفة الحكومة، فما هي وظيفة الحكومة إذن؟!".

وبحسب الشاعر، فإن الحكومة الفلسطينية مع سحب الذرائع من إسرائيل عبر الحوار مع مؤسسة الرئاسة، "لكن من دون تغيير النظام السياسي الفلسطيني".

ويقول "يجب تسوية هذا الأمر في جو من الهدوء حفاظاً على وحدة الشعب، الذي يجب ألا نزج به في هذه الأزمة".

بدوره، يقول محمود الرمحي، أمين سر المجلس التشريعي، "لا نطالب بأية صلاحيات جديدة، وإنما نطالب بأن لا تسحب الصلاحيات من الحكومة المنتخبة، هناك صلاحيات أصر الرئيس محمود عباس حين كان رئيساً للوزراء على أن تكون من اختصاص مجلس الوزراء، ورفض أن يتنازل عنها للرئيس ياسر عرفات في حينه، والآن نفاجأ أن الرئيس عباس، الذي طالب بهذه الصلاحيات في الماضي حتى لا تكون الحكومة منتقصة، يسحب جزءاً من صلاحيات الحكومة الحالية".

وبحسب الرمحي، فإن احتجاج الحكومة "كان على الطريقة التي جرى بها سحب الصلاحيات، لأنه يجب الرجوع إلى رئيس الحكومة الفلسطينية إسماعيل هنية، والاتفاق معه عبر الحوار".

عمرو: صلاحيات الرئيس قانونية وشرعية

وينفي نبيل عمرو، مستشار الرئيس، كل ما تقوله "حكومة وقيادة "حماس" عن سحب لصلاحيات الحكومة"، مطالباً الحكومة "بالتوقف عن هذا الكلام الذي ليس له مردود سوى تأزيم الوضع الداخلي الفلسطيني".

ويؤكد أن "أية صلاحيات يمارسها الرئيس هي ضمن القانون الأساسي، وبالتالي هي صلاحيات قانونية وشرعية".

ولا يعتبر عمرو أن نقل بعض الصلاحيات من الحكومة إلى مؤسسة الرئاسة ينطوي على انتقاص أو اعتداء على مهام الأولى، موضحاً أن "كل الصلاحيات التي يمارسها الرئيس أبو مازن، جاءت بناءً على مرسوم أو ضمن القانون الأساسي".

ويضيف "هناك لجنة مشتركة من مكتب الرئيس وديوان مجلس الوزراء لدراسة القرارات كافة التي قد تكون موضع اجتهاد قانوني".

الأزمة لا تتعلق بالدستور

ويعتبر باسم الزبيدي، محاضر العلوم السياسية في جامعة بيرزيت، أن "المشكلة الواقعة حالياً، لا تتعلق بالغموض الدستوري، كما يمكن أن يحدث في أي نظام سياسي يتعرض لمثل هذه الإشكالية، حيث يحيلها إلى فقهاء القانون، ليخرجوا بحل ما من نص دستوري يكتنفه بعض الغموض، بل المشكلة لدينا تكمن في النظام السياسي الفلسطيني الذي يتأثر ويحتكم للضغوط الخارجية أكثر من احتكامه للفقه الدستوري".

النزاع على صلاحيات الأمن

وتمثل آخر مظاهر التنازع على الصلاحيات الأمنية بإلغاء الرئيس عباس قرار وزير الداخلية تشكيل قوة أمنية في قطاع غزة لمكافحة ظاهرة الفلتان الأمني، الأمر الذي أثار ردود أفعال قوية، بالترافق مع ما أثارته تصريحات خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة "حماس" في دمشق من توتر، تلته مناوشات كلامية تسابقت على عرضها الفضائيات العربية، ومواجهات بالأيدي والحجارة في جامعتي الأزهر والإسلامية في غزة.

وحول ذلك، يقول الشاعر "بالنسبة لاقتراح وزير الداخلية سعيد صيام حول تشكيل القوة الأمنية، فإن الرئيس لم يصدر قراراً بإلغاء شيء، وإنما طلب إيقاف الأمر، وهذا الاقتراح لم يمر بمراحله النهائية بعد، وهو لم يصدر بصيغة قرار، حيث من المفروض أن يأتي القرار من الوزير ثم إلى مجلس الوزراء للمصادقة عليه، ومن ثم يرفع للرئيس، لكن قرار وزير الداخلية لم يصل بعد إلى مجلس الوزراء، ومع ذلك سنطبق ما ينص عليه الدستور في هذا الخصوص عندما يصل القرار لمجلس الوزراء".

←

الافتتاحية

المنظمات الأهلية والمجلس التشريعي الجديد

لقد كان البيان الذي صدر في الصحف المحلية عن شبكات وتجمعات لمؤسسات أهلية عدة خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، ذلك أن البيان أكد على أن المنظمات الأهلية لن تكون أداة لأطراف خارجية كبديل عن التعامل مع السلطة الشرعية والمنتخبة، تحت غطاء "مساعدات إنسانية".

وفي كل الأحوال، لن تحل "المساعدات الإنسانية" الأزمة المالية الحالية المتعلقة برواتب القطاع العام، ولن تكون بديلاً عنها. فموضوع الرواتب يستلزم حلاً مستقلاً.

لكن موقف المنظمات الأهلية كما عُبِّر عنه في البيان المشار إليه على الرغم من إيجابيته، غير كاف بحد ذاته، ما يلزم مجموعة خطوات إضافية للتعاون مع المجلس التشريعي خاصة، والحكومة أيضاً، في نواح عدة تتعلق بالسياسات والتشريعات.

لقد ارتكبت بعض المنظمات الأهلية أخطاء عدة حتى الآن. فلا مانع من التظاهر في يوم المرأة العالمي نصرة لحقوقها، ولكن دفع موضوع المرأة إلى الواجهة مباشرة بعد الانتخابات الأخيرة، دون توجه متعدد المحاور وواضح للجميع، وضع بعض هذه المؤسسات في خانة "المعارضة"، أو هكذا يمكن أن ينظر لها.

يوجد فارق بين مقالة رأي في جريدة، وموقف مؤسسة أو تجمع مؤسسات. المؤسسات تنطلق من مجموعة من المبادئ العامة وتعمل لتحقيق هذه المبادئ من خلال انعكاسها في تشريعات أو سياسات حكومية. هي إذن ليست "معارضة" أو "موالاة"، وإنما مساندة وداعمة ومناصرة لسياسات أو تشريعات، ومعارضة لسياسات أو تشريعات أخرى تتعارض مع مبادئها أو أهدافها.

هذه النظرة لعملها لا تضعها فوراً في خانة واحدة، وتموضعها في مجال رحب للعمل الإيجابي مع المجلس التشريعي والحكومة على طائفة من القضايا التي تتوافق فيها الرؤى: من برنامج الإصلاح، إلى حكم القانون، وإصلاح الجهاز القضائي، ومكافحة الفساد في القطاعات كافة، ومأسسة الديمقراطية في النظام السياسي، وإعطاء أولوية للعدالة الاجتماعية من بين أمور أخرى. قضايا عدة يمكن أن يتم عمل بناء إزاءها وتعاون مستمر مع المجلس الجديد والوزارات المختلفة.

المنظمات الأهلية مدعوة إذن لمتابعة عملية لروح البيان الذي أصدرته بتوجه إيجابي نحو عمل مشترك وبناء، وأن لا تتخندق في موقع واحد، وتبقى وفية لأهدافها ومبادئها، وأن تعمل بناء على هذا الأساس فقط.

ازدواجية السلطة

■ بقلم: هاني المصري

منذ الإعلان عن نتائج الانتخابات التشريعية وفوز حركة "حماس" بأغلبية تمكنها من تشكيل الحكومة بمفردها، توقع المراقبون أن تشهد السلطة الفلسطينية نوعاً من الازدواجية في البرنامج السياسي. وبعد تشكيل حكومة "حماسية" بامتياز عقب فشل المشاورات الرامية لتشكيل حكومة وحدة وطنية أو ائتلافية، صدق هذا التوقع وظهرت الازدواجية في الاختلاف في البرامج؛ برنامج سياسي يطرحه الرئيس وعبر عنه في جلسة تنصيب المجلس التشريعي، وآخر يختلف بشكل كبير عنه، أخذت الحكومة الثقة على أساسه من المجلس التشريعي.

صحيح أن عدم وجود أفق سياسي وعملية سلام أو مفاوضات جدية يقلل من أهمية الاختلاف في البرنامج، إلا أن الازدواجية في البرنامج السياسي تهدد بإمكانية نشوء نوع من الازدواجية في السلطة سرعان ما تتحول إلى أزمة سياسية ودستورية يمكن أن تشل النظام السياسي كله، وتستنزف الطاقات الفلسطينية، ويمكن أن تُحل إما عبر صدام داخلي يحمل في طياته إمكانية جدية لانهيار السلطة، وإما تشكيل حكومة جديدة ائتلافية وإما حكومة وحدة وطنية وإما التوجه نحو انتخابات مبكرة رئاسية وتشريعية.

والجذور التي تجعل خطر الازدواجية في السلطة جدياً، عميقة جداً؛ فهناك أولاً طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، فهو نظام رئاسي – برلماني مختلط يتضمن صلاحيات واسعة للرئيس، وبخاصة في مجال السياسة الخارجية والأمن الوطني والمفاوضات، وتكليف رئيس الحكومة وإقالته، وتعيين كبار الموظفين من قادة الأجهزة، ووكلاء الوزارات، ورؤساء الدوائر. كما يتضمن صلاحيات واسعة للحكومة، لاسيما في مجال السياسة الداخلية والأمن الداخلي، والاتصالات مع إسرائيل في جوانب الحياة اليومية، وإدارة الحكومة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

هذا الازدواج في طابع النظام السياسي يوضح جذر الخلاف القانوني. فالقانون الأساسي يقدم وصفة مضمونة للتنافس بين الرئيس ورئيس الحكومة. فكما لاحظنا، حدث تنافس على الصلاحيات في فترة حكومة محمود عباس "أبو مازن"، وحكومة أحمد قريع "أبو علاء" الأولى، بين الرجلين والرئيس الراحل ياسر عرفات، على الرغم من أن الأشخاص الثلاثة أعضاء في فصيل واحد، ويعملون لتنفيذ برنامج سياسي واحد.

الآن، من الطبيعي جداً أن يتصاعد التنافس، حيث أصبح الرئيس من حركة "فتح"، ورئيس الحكومة، وكذلك الحكومة، من حركة "حماس".

وهناك ثانياً، الخلاف حول البرنامج السياسي. وهو خلاف لا يجب المبالغة به وتضخيمه، ولا التقليل من شأنه وتأثيره. فالرئيس يطرح برنامجاً يقوم على اعتبار عملية السلام، والاتفاقات، وخارطة الطريق، والمفاوضات، الخيار الاستراتيجي الذي يجب أن يواصل الفلسطينيون اعتماده، وذلك ضمن قناعه راسخة بأن ما لا يمكن أن تحققه المفاوضات يمكن تحقيقه بالمزيد من المفاوضات، وعلى أساس عدم وجود بديل عن المفاوضات.

وفي المقابل، تطرح الحكومة برنامجاً غامضاً قابلاً لتفسيرات متباينة جداً. فلا هو برنامج "حماس" القديم، ولا هو برنامج جديد، كما أنه لا يجسد برنامج القواسم المشتركة. فبرنامج الحكومة ابتعد عن برنامج "حماس" من دون أن يصل إلى مستوى طرح برنامج آخر يستطيع أن يوحد الفلسطينيين جميعاً خلفه. وهو برنامج يتحدث عن حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه. ويتم تفسيره من أصحابه بأنه يجمع ما بين السلطة والمقاومة، ولا يرفض أو يقبل الاتفاقات الموقعة وقرارات الشرعية الدولية على أساس أنه سيتعامل معها بمسؤولية عالية. ويقترب البرنامج من الاعتراف بمنظمة التحرير، ولكنه لا يعترف بها بذريعة كونها مشلولة وبحاجة إلى إصلاح، ويضع بذلك الحكومة في موقف حرج للغاية، فهي لا تعترف بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للفلسطينيين، في الوقت الذي يعترف فيه العالم كله بها وبمكانتها التمثيلية.

ولا يعترف البرنامج بإسرائيل، ولكنه يلمح إلى إمكانية الاعتراف بها إذا اعترفت بدورها بالحقوق الفلسطينية تارة، ويرفض هذا الاعتراف تارة أخرى. وبرنامج الحكومة يركز على تجاوز إسرائيل للاتفاقات ولمبادرة السلام العربية ولخارطة الطريق، أكثر مما يركز على رفض هذه الاتفاقات الثنائية والمبادرات العربية والدولية. ويعتبر هذا تقدماً ملموساً عن برنامج "حماس" القديم، ولكن على حكومة "حماس" أن تدرك أنها حكومة الفلسطينيين جميعاً، وأن قواعد اللعبة السياسية قد تغيرت بعدما أصبحت في الحكم. فالمنظر من كرسي الحكم يختلف عنه من كراسي المعارضة. فحركة "حماس"، الآن، هي التي تحكم بعد أن كانت تعتبر السلطة إفرازاً من إفرازات أوسلو، وعبئاً على النضال الفلسطيني.

وهناك ثالثاً، واقع أن السلطة التي ورثتها "حماس" هي بكل معنى الكلمة سلطة "فتح". فالأخيرة كانت الحزب الذي قاد السلطة منذ البداية ضمن تداخل كبير بين السلطة و"فتح". فمعظم الموظفين، وبخاصة ذوي المواقع العليا، هم أعضاء في "فتح". وهذا الواقع يقدم هرماً تمثله السلطة، بحيث يكون رأسه في واد وجسمه وقاعدته في واد آخر. وفي وضع كهذا، فإن أي مساس بالموظفين، حتى ولو كان مبرراً، يمكن تصويره بوصفه موقفاً سياسياً تسدد من خلاله "حماس" الحساب مع "فتح" في إطار التنافس المتبادل بينهما على السلطة.

وهناك رابعاً، الموقف الأميركي والإسرائيلي من الحكومة الفلسطينية، الذي يكاد أن يصبح موقفاً دولياً، وهو يضع ثلاثة شروط على الحكومة حتى يتم الاعتراف بها والتعامل معها، هي: الاعتراف بإسرائيل، وقف العنف، الالتزام بالاتفاقات الموقعة، وهي شروط تؤسس موضوعياً للظروف الموجبة والدافعة لقيام ازدواجية السلطة. فرفض حكومة "حماس" والاعتراف بالرئيس والتعامل معه، سيؤدي حتماً إلى هذه الازدواجية، التي يمكن أن تتعمق وتتعدد أكثر إذا صبت المساعدات الدولية عبر صندوق مستقل عن الحكومة والرئاسة إلى المنظمات الأهلية.

من جهة أخرى، إذا اعترفت "حماس" بالشروط المطروحة، أو إذا اعترفت الحكومة بهذه الشروط، حينها تكف "حماس" عن أن تكون "حماس"، وتكف الحكومة عن أن تكون حكومة "حماس": حكومة التغيير والإصلاح. وفي الواقع، ليس من العدل، ولا من المنطق، أن يطالب الفلسطينيون عبر حكومة "حماس" بالاعتراف للمرة الثانية بإسرائيل، في وقت لا تعترف فيه هذه بالحقوق الفلسطينية، بما في ذلك حقهم بإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس على الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧. بل، وتمضي إسرائيل أبعد من عدم الاعتراف بالحقوق الفلسطينية من خلال تطبيق خطة شارون-أولمرت، التي سيعني استكمالها قطع الطريق على إمكانية قيام دولة فلسطينية تستحق هذا الاسم.

تأسيساً على ما سبق، من الطبيعي أن نشاهد تنافساً متسارعاً بين الحكومة والرئيس على الصلاحيات منذ البداية. فمع بدء ممارسة الحكومة الجديدة صلاحياتها، باتت الأمور تتطور بسرعة نحو الازدواجية، على الرغم من الأجواء الإيجابية التي تحكم العلاقات بين الرئيس والحكومة. فالرئيس أصدر مراسيم عدة تقضي بفرض سيطرته على أدوات الإعلام الرسمية، وصندوق الاستثمار، والمعابر، والحدود، والأمن الداخلي، والأمن الوطني، وهو يطرح أسباباً وجيهة، عندما تتجاوز بعض هذه المراسيم، مثل مرسوم الحدود والمعابر، صلاحيات الحكومة، وذلك بسبب الخشية من استخدام إسرائيل رفضها التعامل مع الحكومة كذريعة للمطالبة بسحب المراقبين الدوليين من معبر رفح، بما يؤدي إلى إغلاقه وخنق قطاع غزة بالكامل.

ولكي ندرك مدى تعقيد الموقف ومستوى تداخل العوامل الداخلية مع تلك الخارجية، نشير إلى أن ردة فعل جيش الاحتلال على إعلان وزير الداخلية سعيد صيام أن الأمن الوطني سيكون تحت ولاية وزارته، حيث أعلنت إسرائيل أن جيشها سيقصف أفراد الأمن الوطني إذا أصبحت مرجعيتهم وزارة الداخلية.

لا يمكن تفادي ازدواج السلطة والأزمة السياسية والدستورية إلا باستئناف الحوار الوطني الهادف إلى الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، تستند إلى برنامج وطني واقعي يحتفظ بالخيارات كافة، ويسعى لإحياء منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين، وينطلق من النقطة التي وصل إليها النضال الفلسطيني، ويعترف بالمؤسسات والمكتسبات، ويلتزم بالمواثيق والاتفاقات السابقة، حتى تلك التي تجاوزتها الأحداث، مع السعي في الوقت ذاته لتغييرها أو إلغائها بصورة تدريجية عبر تغيير الواقع الذي فرضها. فاتفاق أوسلو تجاوزته الأحداث وداسته جنازير الدبابات الإسرائيلية التي احتلت أراضي السلطة، ولكنه يعد رسمياً وقانونياً المرجعية الوحيدة التي تحكم العلاقات الفلسطينية-الإسرائيلية. يجب العمل على تجاوز هذا الاتفاق وإلغائه، ولكن بطريقة عقلانية لا تحملنا المسؤولية عن دفن اتفاق ميت عملياً.

البرنامج المطلوب لا يمكن أن يكون برنامج "حماس"، أو برنامج "فتح"، أو برنامج أي فصيل آخر، بل هو البرنامج الذي يدافع عن المصالح الوطنية ويجسد القواسم المشتركة.

Hanimasri267@hotmail.com

الرمحي: أبو شباك اعتقل أعضاء في الحكومة الحالية

غير أن إلغاء قرار وزير الداخلية، لم يكن أول أزمة تعكس تنازع الصلاحيات في مجال الأمن بين الرئاسة والحكومة، فقد سبقه تعيين أبو شباك قائداً للأمن الداخلي من قبل الرئيس، الأمر الذي واجهته الحكومة باحتجاج واستنكار شديدين.

"تعيين أبو شباك لن توافق عليه "حماس" بأي حال، بحسب ما يؤكد الرمحي، "فالقضية حساسة، وبخاصة في ظروف الفتنة في الماضي، عندما كان أبو شباك على رأس جهاز الأمن الوقائي، حيث اعتقل أعضاء في الحكومة الحالية، ومارس بحقهم أبشع صنوف التعذيب".

ويتابع "من جانب آخر، الذريعة لتعيين أبو شباك، وفق ما قيل، تتمحور حول وجود تنسيب قديم من رئيس مجلس الوزراء السابق تم تبنيه حالياً، وهنا نتساءل: لماذا لم يتم تبني هذا التنسيب عندما كان أحمد قريع رئيساً للوزراء إذا كان هو من نسب أبو شباك؟".

ويستند الرمحي على القانون الأساسي، الذي ينص على أن يتم تنسيب مسؤول الأمن الداخلي من قبل وزير الداخلية، ثم يرفع هذا التنسيب إلى رئيس السلطة للمصادقة عليه.

وبحسب الحكومة الحالية، فقد تجاوز الرئيس دور وزير الداخلية، وقام بتعيين أبو شباك مباشرة دون وجود تنسيب من وزير الداخلية، حسب ما ينص القانون.

ويقول الرمحي "نفهم تعرض السلطة لضغوط سياسية خارجية، هذا أمر نتفهمه في قضية المعابر، لكن تعيين أبو شباك غير مفهوم، إذا كان التنسيب مقدماً من وزير الداخلية السابق بتاريخ ٢/٦١، لماذا لم يتم تعيينه في حينها من قبل الرئيس الذي انتظر حتى شهر نيسان ليعينه؟!".

ويؤكد أن "هناك بعض الأمور نتفهمها، ولكننا نحتج على طريقتها، وأموراً أخرى لا نتفهمها، طريقة وفقها".

ويعلق الشاعر "من المتعارف عليه دولياً أن القضايا التنفيذية يجب أن تكون بأيدي الحكومة، لذا كيف من الممكن أن تكون هناك حكومة لا تمتلك القرار الأمني؟!".

وبالنسبة لمؤسسات الإعلام الرسمي، التي أصبحت مرتبطة بمؤسسة الرئاسة، يقول نائب رئيس الوزراء "لا يعقل أن لا تكون للحكومة علاقة مع المؤسسات الإعلامية الحكومية ... الحكومة لا تطالب بالتأثير على هذه المؤسسات أو تسييسها، لكن يجب أن تكون تحت شكل من أشكال الرعاية الحكومية، دون التأثير عليها أو تسييسها".

ويقول الرمحي "لن نتنازل عن صلاحيات الحكومة، وطالما سيحكم علينا الشعب بعد فترة بالنجاح أو الفشل، فيجب أن تكون مع الحكومة جميع الصلاحيات، ومن ثم تعمل ليحكم عليها الشعب بالنجاح أو الفشل".

سلطة برأسين

الواقع يشير إلى أن الشعب الفلسطيني بات يمتلك سلطة برأسين: الرئاسة من جهة، والحكومة من جهة ثانية، تتنازعان على الصلاحيات في مسار تصعيدي لا يختلف على خطورته أحد، ويهدد مصلحة الشعب بأكمله.

ويرى الزبيدي أن "وجود سلطة برأسين: رأس تمثله مؤسسة الرئاسة "فتح"، وآخر تمثله الحكومة "حماس"، يرشح الوضع السياسي لمزيد من التعقيد، والإشكاليات السياسية الحالية قادرة على دفع البلد إلى مستويات غير مرغوبة من الانزلاق نحو المتاهات".

لكن عمرو ينفي ذلك، مؤكداً أن "السلطة لها رأس واحد، هو الرئيس محمود عباس المنتخب من قبل الشعب الفلسطيني".

أما الرمحي، فيقول "أرجو أن لا نصل إلى هذه المرحلة، الحكومة تسعى لأخذ صلاحياتها كاملة، ولا تنازع الرئيس على صلاحياته، التي نعرفها جيداً، لأن نظام الحكم في فلسطين ليس وزارياً أو رئاسياً مطلقاً، بل نظام حكم متداخل لكل طرف فيه صلاحياته التي يجب أن يلتزم بها".

ويضيف الشاعر "سنبحث عن خط ثالث يجري فيه توزيع الأدوار وتنسيق العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والحكومة الحالية"، مؤكداً ضرورة عقد لقاء بين رئيسي السلطة والحكومة لبحث هذه القضايا.

بدوره، يخلص الزبيدي إلى التأكيد على أن "عدم اتفاق الطرفين على العمل المشترك، وتغليب المصلحة العامة على خلافاتهما، سيجعل من الجمهور الفلسطيني الضحية، وسيزيد الوضع السياسي سوءاً، إضافة إلى أن المؤسسات العامة ستشهد مزيداً من الترهل ... أما على الصعيد الخارجي، فإن الوضع لن يكون أقل سوءاً، فالشعب الفلسطيني سيظهر أمام العالم غير قادر على حكم نفسه بشكل قانوني ومنظم، وهذا ما تروج له إسرائيل طوال الوقت".

هل يعني فوز "حماس" الانتقال من العلمانية الوطنية إلى الوطنية الإسلامية؟

■ بقلم: حسام عز الدين

ما أن أعلن عن منح المجلس التشريعي الثقة لحكومة إسماعيل هنية، حتى وقف النائب الشيخ حامد البيتاوي تحت قبة البرلمان ليكرر الهتاف "الحمساوي" الشهير "القرآن دستورنا ... الجهاد سبيلنا ... والموت في سبيل الله أسمى أمانينا". وردد الهتاف من ورائه الوزراء ونواب "حماس"، في مشهد لم تألفه قاعة المجلس التشريعي طيلة عشر سنوات من عمر المجلس الأول، فيما اعتبر البعض ذلك أول المؤشرات على بدء انتقال السلطة في فلسطين من سلطة علمانية وطنية إلى دينية. غير أن مراقبين يرون أنه لا يمكن تصور الأمر على هذا النحو، باعتبار أن وصول "حماس" إلى الحكم "إنما سيحد من تحركها وسياستها الحزبية السابقة، لأنها أصبحت الآن تتمتع بمسؤولية كبيرة أكثر من ذي قبل، وتسير وفق قوانين ونظم وضعتها جهات علمانية أصلاً".

وبحسب أستاذ العلوم السياسية علي الجرباوي، فإن فهم توجهات حكومة "حماس" من حيث كونها دينية إسلامية أو وطنية إسلامية، بحاجة إلى "الانتظار لفترة قادمة".

ويرى الجرباوي أن الوضع الفلسطيني "تحت الاحتلال" يحد بشكل ما من توجهات حركة "حماس" الحزبية، باعتبار أن "البرنامج السياسي هو الأهم حالياً". وقال "صحيح أن البرنامج الاجتماعي وما قد تنفذه الحكومة الحالية على الأرض مهم، إلا أنه ليس الأهم".

وأضاف "لدينا تعددية سياسية، ولدينا نزعة علمانية كبيرة، إضافة إلى وجود الاحتلال، وهذا ما قد يمنع حركة "حماس" من التوجه مباشرة، وبوضوح، نحو تطبيق الشريعة الإسلامية".

ومهما كان الأمر، فإن الانتخابات التشريعية الثانية شكلت انعطافاً سياسياً حاداً في النظام السياسي الفلسطيني، فاجأ المراقبين بالقدر ذاته الذي فاجأ حركة "حماس" نفسها.

ومن وجهة نظر الكاتب والمحلل السياسي هشام عبد الله، فإن ما عبر عنه البيتاوي في جلسة المجلس التشريعي "ليست له علاقة بالوضع على أرض الواقع". وقال عبد الله: وصول "حماس" إلى السلطة يعني أن مفاهيم الحركة الجهادية من الطبيعي أن تتغير، وبخاصة أنها تعتبر وصولها إلى الحكم إنما هو جزء من الجهاد الذي سعت إليه. وأضاف "بمعنى آخر، فإن سياستها ستتغير بقدر أكبر من تغيير سياسة السلطة".

ومع انعقاد أول جلسة للمجلس التشريعي، كان واضحاً أن نواب "حماس" متمسكون بالقانون الأساسي "الدستور"، حيث حمل كل منهم نسخة من القانون أثناء النقاش، وكذلك فعل رئيس المجلس عزيز الدويك، وأمين سر المجلس محمود الرمحي.

ويرى البعض أن تمسك نواب حركة "حماس" بالقانون الأساسي، حسب ما أعلن أكثر من مسؤول، إنما يعود إلى عدم وجود قوانين أخرى يلتزمون بها، وبالتالي فإنهم قد يسعون إلى تغيير القوانين القائمة، ولكن على المدى البعيد. وفي حال رغبت "حماس" في استخدام السلطة وسيلةً للتغيير والتوجه نحو تنفيذ توجهاتها الحزبية، فإن الحركة ستجد نفسها مضطرة للدخول في مواجهة مع رئيس السلطة، محمود عباس، الذي يمثل حركة "فتح" (الحزب المعارض)، وهذه المواجهة أيضاً تحتكم إلى القانون! فالقانون الأساسي، الذي لا يمكن لنواب "حماس" تغييره، لأنهم بحاجة إلى ثلثي أعضاء المجلس، يمنح رئيس السلطة صلاحيات كبرى تفوق الصلاحيات الممنوحة لرئيس الوزراء. وبحسب القانون، يحق للرئيس إقالة رئيس الوزراء، ويحق له تعيين ممثلي السلطة والسفراء في الخارج، واعتماد ممثلي الدول لدى السلطة، إضافة إلى كونه القائد الأعلى للقوات المسلحة الفلسطينية، داخل الوطن وخارجه أيضاً.

إضافة إلى ذلك، بإمكان رئيس السلطة ألا يصادق على أي قانون يصدر عن المجلس التشريعي، على الرغم من أنه في حال رفضه يمكن أن يصبح القانون مقراً من قبل "التشريعي"، على الرغم من رفض رئيس السلطة، لكن بموافقة الثلثين، وهي أغلبية لا تمتلكها "حماس". وفي المقابل، قد تجد حركة "حماس" في رئيس السلطة محمود عباس "متنفساً" لها لتجنب التورط في أي التزامات سياسية لا تحبذها، وبخاصة مع إسرائيل، إلا أنها قد تجد نفسها، أيضاً، مضطرة للصدام معه فيما يتعلق بالصلاحيات.

ومن القضايا الأخرى التي تعيق استخدام "حماس" وصولها إلى سدة الحكومة لتغيير النظام السياسي والإداري القائم في الأراضي الفلسطينية، هو ما قامت به حركة "فتح"، خلال السنوات الماضية، من تثبيت جيش من الكادر الوظيفي في المؤسسات العامة، بحيث أصبحت "حماس"، الآن، ترأس مؤسسات مختلفة جسمها من حركة "فتح". ويعتقد الجرباوي أن تشكيلات المؤسسات العامة، التي

البيتاوي يردد الهتاف (رويترز)

تحظى حركة "فتح" بالنصيب الأكبر منها، هي إشكالية بحد ذاتها أمام تحقيق "حماس" لبرامجها. وعلى ما يبدو، فإن الوزراء في الحكومة الجديدة، التي شكلتها حركة "حماس"، يحاولون تجنب هذه الإشكالية من خلال التأكيد على أنهم باتوا، الآن، لا يمثلون "حماس" بقدر ما يمثلون الشعب الفلسطيني ككل. وهو ما عبر عنه نائب رئيس الوزراء ناصر الشاعر، الذي قال إن هذه الحكومة تمثل الشعب الفلسطيني.

بل، ذهب الشاعر إلى حد القول إن الإشكاليات فيما يتعلق بدور منظمة التحرير الفلسطينية والعلاقة الدستورية معها ليست من اختصاص الحكومة، وإنما من اختصاص الفصائل الفلسطينية، ومن ضمنها "حماس". لكن الشاعر، وفي الوقت نفسه، لا يعارض قيادة الحكومة لمفاوضات سياسية مع إسرائيل في حال التزمت الأخيرة بالشروط التي تطلبها حركة "حماس"، ومن ضمنها الاعتراف الإسرائيلي بالحقوق الفلسطينية المشروعة.

ويرى مراقبون ومسؤولون أن السلطة الوطنية، التي باتت "حماس" تقود حكومتها، وعلى الرغم من أنها جاءت نتيجة اتفاقية سياسية دولية في أوسلو، لم يكن لها لتقوم لولا قرار المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية بهذا الخصوص، الذي صدر في العام ١٩٩٣.

ونص القرار على أن يتم إنشاء سلطة وطنية تتولى صلاحية تسلم إدارة شؤون الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية.

وجاء في مقدمة القانون الأساسي، الذي لم تعلن "حماس" صراحة رفضها له، مع تحفظ على هذه المقدمة، "إن هذا القانون الأساسي المؤقت يستمد قوته من إرادة الشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة ونضاله الدؤوب، الذي مارس حقه الديمقراطي في انتخاب رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، ليبدأ بتنظيم وبناء أسس الحياة التشريعية الديمقراطية في فلسطين". "وفي الوقت نفسه، فإن وضع هذا القانون، وإقراره من قبل المجلس التشريعي، ينطلق من حقيقة أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني". وخلا برنامج حكومة "حماس" من الإشارة المباشرة والواضحة إلى الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، على الرغم من تأكيد البرنامج على اعتبار المنظمة "ذلك الجسم الجامع لطموح الشعب الفلسطيني". وجاء في القانون الأساسي، الذي وجدت السلطة الوطنية على أساسه، "إن ميلاد السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض الوطن فلسطين، أرض الآباء والأجداد، يأتي في سياق الكفاح المرير والمستمر، الذي قدم من خلاله الشعب الفلسطيني آلاف الشهداء والجرحى والأسرى من خيرة أبنائه، لأجل نيل حقوقه الوطنية الثابتة المتمثلة في حق العودة، وتقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أينما وجد".

وحمل القانون، الذي هو بمثابة الدستور الفلسطيني، وأقره المجلس التشريعي، توقيع الرئيس ياسر عرفات، بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، ورئيس السلطة الوطنية.

إضافة إلى ذلك، فإن الحكومات التسع الماضية، لم يكن لديها التوجه للحصول على ثقة المجلس التشريعي قبل أن يتم إقرارها من قبل اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وبحسب النائب السابق، وعضو اللجنة القانونية في المجلس التشريعي السابق، عزمي الشعيبي، فإن منظمة التحرير الفلسطينية وافقت على "تفويض" السلطة بصلاحيات إدارة ما ينقل من الجانب الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال "بمعنى أنه من الناحية الدستورية، فإن منظمة التحرير تستطيع إلغاء السلطة الوطنية كونها هي التي منحتها الشرعية". وتستند "حماس" إلى كون شرعيتها استمدت من صناديق الاقتراع، وهذا ما يخولها العمل على إدارة الشؤون الفلسطينية وفق برامجها، من وجهة نظرها، ولكن لا تزال دون هذا السباق حواجز كثيرة على "حماس" أن تتمكن من القفز عنها من دون "كبوات" قد لا تحمد عقباها.

قد يؤثر على تشكيل كتلة برلمانية موحدة لقوى "اليسار"

اقتراح تعديل على النظام الداخلي للمجلس التشريعي يعتبر كل "قائمة" كتلة برلمانية

■ خاص - "آفاق برلمانية":

لم تتضح صورة الاتفاق الذي توصلت إليه القوائم الانتخابية، التي نجت بإيصال ممثلين عنها إلى المجلس التشريعي، بشأن اعتبارها كتلاً برلمانية، على الرغم من تنافي ذلك مع النظام الداخلي للمجلس، في حين لم يبادر المجلس التشريعي إلى طرح هذا الموضوع لغاية الآن، مع أنه أجرى تعديلات على النظام الداخلي فيما يخص لجان المجلس.

وبحسب ممثلين عن القوائم البرلمانية، تم تقديم مشروع معدل إلى المجلس التشريعي يقضي باعتبار كل قائمة "مهما كان حجم أعضائها" كتلة برلمانية، إلا أن البعض يعتبر أن إقرار هذا التعديل من الممكن أن يؤثر على إمكانية تشكيل كتلة برلمانية موحدة لقوى اليسار.

ويعطي النظام الداخلي، وبخاصة القانون المتعلق بحقوق النواب، أعضاء المجلس الحق في تشكيل كتل برلمانية، شريطة أن يشكل عدد أعضاء أية كتلة ما لا يقل عن ٥٪ من العدد الإجمالي للنواب.

غير أن أياً من القوائم الانتخابية، باستثناء قائمتي "فتح" و"حماس"، لم يتجاوز عدد أعضائها الذين وصلوا إلى مقاعد المجلس التشريعي، ثلاثة نواب، في أحسن الأحوال (الجبهة الشعبية)، بمعنى أنه لا تنطبق على هذه القوائم شروط تسميتها بـ "كتل برلمانية".

وتوزعت مقاعد المجلس التشريعي، حسب نتائج الانتخابات، كالتالي:

كتلة التغيير والإصلاح (حماس) ٧٤ مقعداً.

كتلة "فتح"، ٤٥ مقعداً.

قائمة "الشهيد أبو علي مصطفى" (الجبهة الشعبية) ثلاثة مقاعد.

قائمة "البديل"، وهي تحالف يضم كلاً من حزب الشعب، والجبهة الديمقراطية و"فدا"، مقعدان.

قائمة "الطريق الثالث"، مقعدان.

قائمة "فلسطين المستقلة"، حصلت على مقعدين، ثم فقدت أحدهما بعدما أعلنت النائب راوية الشوَّا انسحابها منها.

أربعة مقاعد لمستقلين.

ويوضح توزيع المقاعد أن ما ينص عليه النظام الداخلي للمجلس بشأن الكتل البرلمانية لا ينطبق سوى على كتلتي "فتح" و"حماس".

وكان ممثلو القوائم الانتخابية اجتمعوا أكثر من مرة، لبحث هذه القضية، وتم الاتفاق على توجيه رسالة إلى رئاسة المجلس التشريعي تتضمن المطالبة باعتبار كل قائمة وصل أي من أعضائها إلى المجلس، كتلة برلمانية.

وعلى ما يبدو، فإن أعضاء المجلس التشريعي يدركون هذه الإشكالية، وبشكل لا يوحي أن هناك اتفاقاً قانونياً على هذه المسألة، فيما عارض أكثر من نائب تداول مصطلح "كتل برلمانية" والإبقاء على "القوائم الانتخابية".

وقال النائب قيس عبد الكريم، من قائمة "البديل"، إنه لا يتم التعامل مع القوائم التي حصلت على نسبة الحسم في الانتخابات على أساس كتل انتخابية، "بل على أساس أنها قوى وصلت إلى المجلس التشريعي، أو قوائم انتخابية، كونها لم تصل إلى نسبة الـ ٥٪ حسب النظام الداخلي للمجلس".

ونفى عبد الكريم أن تكون القوائم قدمت رسالة إلى رئاسة المجلس التشريعي تطالب فيها باعتبارها كتلاً برلمانية، مشيراً إلى أن النية تتجه نحو تعديل النظام الداخلي للمجلس "بشكل كامل".

وأكد أنه تم تقديم مشروع معدل للنظام الداخلي للمجلس، ومن ضمن التعديلات المقترحة اعتبار أن كل قائمة انتخابية اجتازت نسبة الحسم تشكل كتلة برلمانية، وتم تحويل مشروع القانون هذا إلى اللجنة القانونية للمجلس.

وفي حين لم يتم الاتفاق، لغاية الآن، على كيفية التعامل مع القوائم الانتخابية، من حيث كونها كتلاً أو قوائم برلمانية، فإنه لا يبدو أن هناك توجهاً لدى القوائم، لاسيما الممثلة لتيار "اليسار"، للاندماج ضمن كتلة واحدة بناءً على ما كان أعلنه ممثلو قوى هذا التيار خلال الحملات الانتخابية، بشأن "التوحد تحت قبة البرلمان"!

فلم تجر في هذا السياق سوى محاولة واحدة بين قائمتي "البديل" و"الشهيد أبو علي مصطفى"، غير أنها لم تتعدَّ عقد اجتماع يتيم بين القائمتين، لم يتكرر.

وفي تعقيبه على هذه القضية، قال عبد الكريم "المشكلة أن القوى اليسارية لم تتمكن من توحيد مواقفها في إطار المجلس التشريعي، على الرغم من أن هناك أفكاراً مطروحة لتشكيل كتلة برلمانية موحدة".

وأشار إلى أن محاولات تشكيل الكتلة البرلمانية الموحدة توقفت خلال فترة الحوارات التي دارت بشأن تشكيل الحكومة.

وخلال الجهود التي بذلتها حركة "حماس" لتشكيل الحكومة، أعلنت الفصائل "اليسارية" كافة، وآخرها الجبهة الشعبية، اعتذارها عن المشاركة في الحكومة لأسباب متعددة، من أبرزها أن البرنامج السياسي للحكومة خلا من الاعتراف المباشر والواضح بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني.

من جانبها، لم تفقد النائب خالدة جرار الأمل بتشكيل كتلة برلمانية واحدة من قوى "اليسار"، مشيرة إلى وجود "أفق" لتشكيل هذه الكتلة.

وقالت "هناك حوارات ومناقشات على هذا الصعيد، ونأمل في أن نتمكن من ذلك".

ونوهت جرار إلى المشروع المقدم لتعديل النظام الداخلي، والقاضي باعتبار كل قائمة وصلت إلى المجلس التشريعي كتلة برلمانية، إلا أنها لم توضح ما إذا كان إقرار هذا المشروع سيؤثر سلباً على تشكيل كتلة برلمانية موحدة للقوائم "اليسارية" أم لا. وأضافت "في الحقيقة، لا أعلم مدى تأثير تعديل القانون على تشكيل الكتلة الموحدة، لكن هناك نقاشات ونأمل خيراً".

نص النظام الداخلي بشأن الكتل البرلمانية

المادة (١٨): يجوز لعدد من الأعضاء تجمعهم أهداف أو مصالح مشتركة، التجمع أو الانتظام في كتلة من كتل المجلس التشريعي، شريطة ألا يقل عددهم عن نسبة ٥٪ من مجموع أعضاء المجلس.

المادة (١٩): لا يجوز لأي عضو أن ينتمي لأكثر من كتلة واحدة في المجلس.

المادة (٢٠): بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون والنظام الداخلي تضع كل كتلة نظاماً أو لائحة لتنظيم عملها.

تشكيلة لجان المجلس التشريعي توحي بحياة برلمانية أكثر تعددية وحيوية

■ كتب حسام عز الدين:

بدأت رفوف اللجان العاملة في المجلس التشريعي، باستقبال قضايا متعددة، كانت تثار بين الجمهور، على عكس توقعات سلبية راجت حيال ما ستكون عليه الحال في المجلس التشريعي الثاني، من حيث مدى حيوية النقاش والتفاعل بين لجانه وأعضائه، بغض النظر عن انتمائهم لهذه الكتلة البرلمانية أو تلك، وهو نقاش يظهر توافقاً على بعض القضايا، واختلافاً على أخرى، لاسيما السياسية منها.

وتوقع البعض، على سبيل المثال، أن من يقف وراء طرح التعديل المقترح على قانون الأحوال الشخصية، الذي كان أثار جدلاً واسعاً حينما أقر في العام السادس للمجلس التشريعي السابق، إنما هو أحد نواب حركة "حماس"، قبل أن يتبين أن أحد نواب حركة "فتح" بادر إلى اقتراح التعديل، وسانده في هذا الأمر نواب من "حماس"!

وبادرت النائب سحر القواسمي، عن حركة "فتح" إلى تقديم اقتراح تعديل على قانون الأحوال الشخصية، يقضي بتسجيل اسم عائلة الزوجة في جواز سفرها، أو بطاقة هويتها الشخصية، بدلاً من اسم عائلة الزوج، حسب ما هو معتاد.

وفور تقديم التعديل، أحيل إلى اللجنة القانونية لدراسته، وقالت النائب القواسمي إنها تقدمت بهذا التعديل "لأنه لا يجوز أن يتحول اسم عائلة الزوجة إلى اسم عائلة الزوج".

وأضافت "ساندني في اقتراح هذا التعديل نواب آخرون، بعضهم من حركة حماس".

وكانت الحركة البرلمانية تعطلت في الشهر الأول من عمل المجلس التشريعي، بسبب تنازع على الصلاحيات الإدارية في المجلس من جهة، وخلافات بين نواب "فتح" و"حماس" على رئاسة لجان المجلس من جهة أخرى.

وتعتبر اللجان البرلمانية بمثابة "مرجعية" المجلس التشريعي فيما يتعلق بآلية بحث القضايا ومشاريع القوانين، حيث لا يمكن لأي قانون أن يصل إلى النقاش داخل المجلس قبل أن يدرس في اللجنة المختصة.

وفي الشهر الأول من عمر المجلس، شلت الحياة البرلمانية فيه، فيما ساهم تأخر تشكيل اللجان في تفعيل الأزمة البرلمانية بين "فتح" "حماس"، إلى درجة توقع البعض مستقبلاً برلمانياً صعباً. غير أن الكتل الانتخابية، التي وصلت إلى المجلس التشريعي، اتفقت في النهاية على تشكيلة اللجان، بحيث حصلت

مجلس أكثر حيوية

كل كتلة (باستثناء فلسطين المستقلة) على رئاسة لجنة أو أكثر، حسب حجمها، بحيث حصلت حركة "فتح"، على سبيل المثال، على رئاسة أربع لجان، منها ثلاث رئيسية (الأمن والداخلية، السياسية، الرقابة وحقوق الإنسان)، إضافة إلى لجنة الأرض ومواجهة الاستيطان.

وعكس الاتفاق بين الكتل على رئاسة اللجان ومقرريها صورة ايجابية للمجلس التشريعي، وبخاصة أن الخلافات السياسية في المجالات الأخرى، بين "فتح" و"حماس" لا تزال قائمة.

وقال النائب وليد عساف، من نواب "فتح"، الذي ترأس لجنة الأرض ومواجهة الاستيطان، وشارك في خوض المفاوضات مع نواب "حماس" حول تشكيل اللجان، أن كتلة "فتح" البرلمانية رضيت باللجان التي حصلت على رئاستها.

وأشار عساف إلى أن اتفاق الكتل الانتخابية على اللجان "سيسهم في تسيير الحياة البرلمانية بشكل أفضل إلى الأمام، وبخاصة أن مختلف القضايا باتت تبحث، الآن، في إطار اللجان، وليس عبر وسائل الإعلام".

وقال "الإنجاز البرلماني، الآن، سيكون أفضل بعد تشكيل اللجان، لأن مختلف القضايا تبحث حالياً داخل اللجان بشكل تفصيلي".

ويتفق نواب "حماس" مع نواب "فتح"، على أن الحياة البرلمانية في المجلس التشريعي، وبخاصة فيما يتعلق بالأمور الحياتية اليومية، سيسودها "اتفاق" بين نواب الطرفين، مع بقاء الخلاف السياسي بينهما مرهوناً بما يتم الاتفاق عليه في مؤسسات السلطة الأخرى.

وقال النائب من "حماس"، إبراهيم دحبور، "نتوقع أن يكون هناك تطابق واتفاق بيننا بشأن المصالح الخدمية والاجتماعية، لكن الخلاف على الأمور السياسية سيبقى قائماً".

وأشار دحبور إلى أن اللجان بدأت بالفعل عملها، حسب النظام الداخلي" وأنها تبحث حالياً مختلف القضايا بسرية ودون أية بلبلة إعلامية للخروج بتوافق عليها".

ورفع المجلس التشريعي عدد لجانه من ١١ لجنة إلى ١٤، بسبب ارتفاع عدد النواب من ٨٨ إلى ١٣٢ نائباً، وبخاصة أن النظام الداخلي يفرض على كل نائب أن يكون عضواً في لجنة واحدة على الأقل من لجان المجلس.

وكان تم الاتفاق بين ممثلي الكتل الانتخابية، التي وصل ممثلوها إلى المجلس التشريعي، على مبدأ ترؤس جميع الكتل للجان في المجلس. وبعكس موقفها الذي أحجم عن خوض معركة الوصول إلى أحد مناصب هيئة رئاسة المجلس، حاولت كتلة "فتح" البرلمانية، منذ البداية، ترؤس لجان رئيسية، من ضمنها "السياسية و"الرقابة".

والمفارقة في طبيعة توزيع اللجان، تخلي نواب "حماس" عن رئاسة لجنة الموازنة، وهي اللجنة التي يجيز لها القانون أن توصي برد أية موازنة تقدمها الحكومة، وبالتالي "التهديد" بالوصول إلى وضع تعرض فيه الحكومة للثقة أمام المجلس التشريعي، بغض النظر عن طبيعة التوازن بين أحجام الكتل البرلمانية.

وحصل النائب سلام فياض، وزير المالية الأسبق، على رئاسة هذه اللجنة، فيما أشار بعض النواب إلى أن موافقة "حماس" على التخلي عن رئاسة اللجنة لصالح فياض، الذي انتخب لعضوية المجلس التشريعي ممثلاً عن كتلة "الطريق الثالث"، تعزى إلى ما امتاز به فياض من مهنية عالية في عمله كوزير للمالية في الحكومة السابقة.

وحصلت كتلة البديل (وهي تحالف بين الجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب، وفدا) على رئاسة لجنة الشؤون الاجتماعية، ممثلة بالنائب قيس عبد الكريم، عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية.

وترأست كتلة الشهيد أبو علي مصطفى لجنتين (الأسرى، واللاجئين)، ممثلة بالنائبين خالدة جرار وجميل مجدلاوي.

وبقي النائب مصطفى البرغوثي من دون تولي رئاسة أية لجنة، على الرغم من أنه حصل في المسودة الأولى لتوزيع اللجان على رئاسة اللجنة السياسية.

واحتفظت كتلة التغيير والإصلاح "حماس" برئاسة كل من اللجان: القانونية، الاقتصادية، التربية والتعليم، المصادر الطبيعية.

ولا يزال النواب يعملون على تشكيل لجنة شؤون المجلس، التي يترأسها رئيس المجلس، والتي ستضم في عضويتها نواباً بحسب عدد اللجان التي ترأستها كل كتلة انتخابية.

لجان المجلس التشريعي

• اللجنة السياسية، ويراسها نائب من «فتح»:

عبد الله عبد الله/ رئيساً للجنة، وصلاح البردويل/ مقرراً للجنة، والأعضاء: أنور الزبون، بسام الصالحي، جميلة الشنطي، حسام الطويل، حكم بلعاوي، حنان عشراوي، خالد أبو حسن، رضوان الأخرس، رياض رداد، زياد أبو عمرو، سالم سلامة، سيد أبو مسامح، صائب عريقات، عزام الأحمد، عماد نوفل، فؤاد كوكالي، فايز السقا، محمد الغول، محمود العالول، مريم فرحات، مشير المصري، مصطفى البرغوثي، منى منصور، نبيل شعث، نجاة أبو بكر ويوسف الشرافي.

• اللجنة الاقتصادية، ويراسها نائب من «حماس»:

جمال صالح/ رئيساً للجنة، وعبد الرحيم برهم/ مقرراً للجنة، والأعضاء: ابراهيم دحبور، أحمد أبو هولي، جمال سكيك، جميل مجدلاوي، خليل ربعي، داود أبو سير، راوية الشوا، سالم سلامة، سفيان الأغا، سهام ثابت، عبد الجابر فقهاء، عزام الأحمد، علاء الدين ياغي، فتحي حماد، محمود الخطيب ونبيل شعث.

• لجنة التربية والقضايا الاجتماعية، ويتراسها نائب من «حماس»:

خالد يحيى/ رئيساً للجنة، ورجائي بركة/ مقرراً للجنة، والأعضاء: إبراهيم أبو سالم، ابراهيم المصدر، أحمد أبو هولي، أحمد شريم، جمال أبو الرب، جميلة الشنطي، حامد خضير، حسني ياسين، خالد أبو حسن، خالدة جرار، رضوان الأخرس، رياض رداد، سحر القواسمي، سمير القاضي، سميرة حلايقة، سهام ثابت، عبد الحميد العيلة، عبد الرحمن الجمل، عبد الفتاح دخان، علي رومانين، عيسى قراقع، قيس عبد الكريم، ماجد أبو شمالة، محمد الطل، محمد بدر، محمد شهاب، مريم فرحات، منى منصور، ناصر خليل، ناصر عبد الجواد، نجاة أبو بكر، نجاة الأسطل وهدى القريناوي.

• لجنة القدس، ويتراسها نائب من «حماس»:

ابراهيم أبو سالم/ رئيساً للجنة، وأحمد أبو حلبية/ مقرراً للجنة، والأعضاء: أحمد عطون، إميل جرجوعي، برنارد سابيلا، جهاد أبو زنيد، عبد الله عبد الله، محمد أبو طير، محمد طوطح ويوسف الشرافي.

• لجنة الموازنة والشؤون المالية، ويتراسها نائب من «الطريق الثالث»:

سلام فياض/ رئيساً للجنة، وابراهيم دحبور/ مقرراً للجنة، والأعضاء: اسماعيل الأشقر، انتصار الوزير، باسم زعارير، جمال سكيك، جمال صالح، خليل ربعي، داود أبو سير، راوية الشوا، رياض عملي، سفيان الأغا، عبد الجابر فقهاء، علاء الدين ياغي، فؤاد كوكالي، فيصل أبو شهلا، قيس عبد الكريم، محمد حجازي، محمد طوطح، مصطفى البرغوثي ويحيى العبادسة.

• لجنة الأراضي ومقاومة الاستيطان والجدار، ويتراسها نائب من «فتح»:

وليد عساف/ رئيساً للجنة، وعماد نوفل/ مقرراً للجنة، والأعضاء: خالد أبو طوس، خميس النجار، محمد الطل، محمد اللحام، مصطفى البرغوثي، مهيب سلامة، ناصر عبد الجواد ونعيمة الشيخ علي.

• لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي، ويتراسها نائب من «فتح»:

محمد دحلان/ رئيساً للجنة، واسماعيل الأشقر/ مقرراً للجنة، والأعضاء: أحمد أحمد، أحمد عطون، أشرف جمعة، أنور الزبون، باسم زعارير، جمال أبو الرب، جمال الطيراوي، جهاد طملية، خالد يحيى، خليل الحية، ربيحة ذياب، رياض عملي، سحر القواسمي، شامي شامي، عبد الحميد العيلة، ماجد أبو شمالة، محمد أبو طير، محمود مصلح، مروان أبو راس، مهيب سلامة، ناصر خليل، وائل عبد الرحمن، وليد عساف وياسر منصور.

• لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان، ويتراسها نائب من «فتح»:

فيصل أبو شهلا/ رئيساً للجنة، ومروان أبو راس/ مقرراً للجنة، والأعضاء: أحمد شريم، أحمد مبارك، أشرف جمعة، أكرم الهيموني، انتصار الوزير، أيمن دراغمة، حسني ياسين، خالدة جرار، خاليل الحية، رجائي بركة، سمير القاضي، سميرة حلايقة، سيد أبو مسامح، شامي شامي، صلاح البردويل، عبد الرحمن الجمل، عيسى قراقع، فضل حمدان، محمد حجازي، محمد دحلان، محمد العالول، محمود مصلح، نجاة الأسطل، نعيمة الشيخ علي، ياسر منصور، يحيى العبادسة ويونس الأسطل.

• لجنة اللاجئين، ويتراسها نائب من كتلة «الشهيد أبو علي مصطفى»:

جميل مجدلاوي/ رئيساً للجنة، وأحمد أحمد/ مقرراً للجنة، والأعضاء: أحمد مبارك، جمال الطيراوي، جهاد أبو زنيد، جهاد طملية، حسام الطويل، عبد الفتاح دخان، فتحي حماد ومحمد اللحام.

• اللجنة القانونية، ويتراسها نائب من «حماس»:

محمد الغول/ رئيساً للجنة، ومحمد بدر/ مقرراً للجنة، والأعضاء: أحمد أبو حلبية، برنارد سابيلا، بسام الصالحي، حامد خضير، حنان عشراوي، ربيحة ذياب، صائب عريقات، عبد الرحيم برهم، فضل حمدان، محمد شهاب، محمود الخطيب، مشير المصري، هدى القريناوي، وائل عبد الرحمن ويونس الأسطل.

• لجنة الطاقة والمصادر الطبيعية، ويتراسها نائب من «حماس»:

أيمن دراغمة/ رئيساً للجنة، وابراهيم المصدر/ مقرراً للجنة، والأعضاء: خالد أبو طوس، خميس النجار، سلام فياض، علي رومانين وفايز السقا.

برنامج الحكومة على محك الاختبار العملي

خبراء: الحكومة بلا برنامج ... وإن وجد فهو يفتقر لآليات التطبيق "حماس": لدى الحكومة برنامج عمل واضح

■ كتبت نائلة خليل:

بعد ثلاثة أشهر على نجاح "حماس" بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، ثم تشكيلها الحكومة الحالية، لا يزال الجدل قائماً على برنامج الحكومة "الحمساوية"، ففي حين يؤكد بعض السياسيين والمحللين عدم وجود برنامج عملي للحكومة أصلاً، ويعتبر مراقبون اقتصاديون أن وجود برنامج لا يعني أنه قابل للتطبيق، فإن "حماس" تؤكد أنها تمتلك "برنامجاً عملياً" اكتسحت على أساسه المجلس التشريعي بأغلبية الأصوات.

هل تمتلك "حماس" برنامج حكم؟

منذ بدأت "حماس" حملتها الانتخابية تحت شعار "التغيير والإصلاح"، واجهت السؤال الكبير من قبل السياسيين والأكاديميين: هل تمتلك الحركة برنامجاً واقعياً لتحقيق الشعار الذي تنادي به، وإن وجد هذا البرنامج ما هي الآليات والأدوات الكفيلة بتحقيقه؟

"غموض" تصريحات قادة الحركة، واستفادتها من حالة الغضب واليأس التي تخيم على قطاعات واسعة في الشارع الفلسطيني، من جراء الممارسات الإسرائيلية من جهة، وأداء حكومات "فتح" المتلاحقة التي اتهمت بالفساد والمحسوبية، من دون تحقيق الإنجازات التي توقعها الجمهور، لاسيما على الصعيدين الوطني والاقتصادي، من جهة أخرى، أعطى "بريقاً" أخفى جوهر برنامج "حماس" بخطوطه العريضة، دون الاضطرار إلى الدخول بالتفاصيل، وشرح الآليات والسياسات للشارع الفلسطيني.

ويقول الدكتور نصر عبد الكريم، الخبير الاقتصادي، "برنامج "حماس" جاء على شكل أهداف عامة، وبالتالي افتقد إلى حد كبير للأدوات والسياسات اللازمة لتحقيقه، فقد قالوا النافي البرنامج ماذا يريدون أن يحققوا، من قضاء على الفقر والبطالة، وخلق بيئة استثمارية مواتية، لكنهم لم يقولوا لنا كيف سيفعلون ذلك، وما هي الأدوات والسياسات المستخدمة لتحقيق الأهداف التي أعلنت عنها كتلة التغيير والإصلاح في برنامجها الانتخابي".

وزراء "الضفة" خلال جلسة في رام الله (عدسة جمال العاروري)

وينفي غسان الخطيب، وزير التخطيط السابق، امتلاك "حماس" أي برنامج، ويقول: "حماس" لا تمتلك برنامجاً، لديها صيغة أقرب إلى الأحلام الوردية والأمنيات البعيدة عن الواقع، والتي لم ترتق لتكون خطة".

ويشير الخطيب إلى أن خطاب رئيس الوزراء إسماعيل هنية، "لم يتطرق إلى برنامج بل سياسيات عامة، والبرنامج أمر أكثر تعقيداً".

غير أن وزير التخطيط في الحكومة الحالية، سمير أبو عيشة، يدحض ما سبق، مؤكداً وجود برنامج عمل واضح لدى "حماس"، على أساسه جرى التصويت لمرشحي الحركة.

وحسب أبو عيشة، فإن الحكومة الجديدة "لم تأخذ فرصتها بالعمل بعد حتى يحكم على برنامجها بالنجاح أو الفشل".

هل برنامج الحكومة قابل للتطبيق؟

مدى واقعية برنامج الحكومة الجديدة كان المحور الأكثر جدلاً بين "حماس" ومعارضيها من جهة، وكذلك بين "حماس" والخبراء الاقتصاديين الذين أدلوا بدلوهم كذلك، استناداً إلى معطيات الواقع الفلسطيني.

"الظروف السياسية تغيرت بشكل جذري، وعكست نفسها في أزمة اقتصادية لم تخلقها "حماس"، لكنها فاقمت منها إلى حد كبير"، برأي عبد الكريم، الذي يضيف أن "الأهداف والطموحات ممكنة فقط إذا تم عزل العامل السياسي والأمني المتعلق بإسرائيل، والذي يجعل من تطبيق البرنامج في ظل الوضع الراهن أمراً يكاد يكون مستحيلاً".

ويستعرض هذا الخبير الاقتصادي المعوقات التي "تتربص" بالحكومة الحالية، وأبرزها "المعوق السياسي والأمني، الذي تصل نسبته إلى ٦٠٪ من مجمل المعوقات، وهذا بسبب الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية، التي كبلت الاقتصاد والمعابر، ولا تستطيع أية حكومة فلسطينية تجاوز هذا المعوق، وتجربة حكومات "فتح" خلال السنوات العشر الماضية خير دليل على ذلك، حيث بقي الاقتصاد الفلسطيني يترنح في مكانه، على الرغم من عدم انقطاع الدعم الخارجي".

أزمة مركبة

لكن، كيف تفاقمت أزمة الحكومة الحالية حتى وصلت إلى أزمة اقتصادية خانقة لا تظهر بوادر انفراجها في القريب العاجل، حسب أكثر من مصدر؟

يوضح عبد الكريم أنه "تواجه الحكومة الحالية مشكلة إضافية، أي أزمة مركبة نتجت عن الضغوط الخارجية (وقف الدعم الأميركي والأوروبي)، التي أوصلت الأزمة إلى نسبة ٩٠٪، وهذا يعني أن الهامش المتبقي أمام الحكومة الحالية يتراوح ما بين ٥ إلى ١٠٪، تعمل عليه من جباية الإيرادات والضرائب والرسوم بمبلغ يصل إلى ٢٥ مليون دولا شهرياً، أي ما نسبته ١٥٪ من إجمالي الاحتياجات الشهرية، التي تصل إلى ١٦٠ مليون دولار، وهذا المبلغ يرصد للنفقات الجارية فقط".

ومن جانبها، وعدت الحكومة الحالية بالقيام بإجراءات من شأنها أن تخفف، ولو قليلاً، من العبء الاقتصادي، ومن ضمنها تقليل هدر المال العام، وتقليل الامتيازات التي تصنف ضمن بند الفساد، إضافة إلى سن قوانين وتشريعات "مع وقف التنفيذ".

من المسؤول؟

توقعت "حماس" في الأيام الأولى، التي تلت فوزها، مواجهة صعوبات وتحديات، لكن حجم الصعوبات وتضافرها معاً جعلا الحركة تبدو في موقف لا تحسد عليه.

وبهذا الصدد، يقول أبو عيشة "لم نتوقع أن تسير الأمور بشكل سلس، وكان هناك توقع بشأن وقف المساعدات، لكن المذهل حقاً خزينة السلطة الفارغة والمثقلة بالديون، ما عطل إمكانية أخذ قروض جديدة، حيث وصلت الحكومة السابقة إلى الحد الأعلى من السحب، واستنفدت التسهيلات كافة، التي كان من الممكن الحصول عليها من البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى وجود رهن مقابل القروض التي أخذت من البنوك العاملة".

وهناك من يوافق على أن ميراث حكومات "فتح" السابقة من الديون والحكم غير الرشيد، كان عاملاً كبيراً في أزمة "حكومة حماس" اليوم.

يقول عبد الكريم "من المعيب أن تكون السلطة قد تلقت في السنوات العشر الماضية دعماً تجاوز ثمانية مليارات دولار، ومبلغاً مماثلا من الإيرادات المحلية والاستثمارات الأخرى، من دون أن تضع بنداً احتياطياً للطوارئ للتعامل مع أزمة مثل تلك التي نعيشها اليوم".

لكن وزير التخطيط السابق يرى أن الواقعية التي تفتقدها "حماس" هي التي أوصلت الحكومة إلى المأزق الكبير الذي تواجهه الآن.

ويشير إلى أن "حماس" اليوم غير قادرة على تدبير الأمور، لأنها اصطدمت بواقع مختلف عن طموحاتها وأمنياتها، فأصبحت عاجزة عن الإيفاء بالالتزامات".

مصير خطة التنمية

ويعزو الخطيب توقف المساعدات الخارجية، الذي "شل" الاقتصاد الفلسطيني، إلى "أن السلطة يجب أن تكون جزءاً من منظومة الشرعية الدولية، حتى تستطيع أن تحظى بالمساعدات الدولية، لذلك لا تستطيع "حماس" أن تأكل الكعكة وتحتفظ بها سليمة في الوقت ذاته".

ويسوق مثالاً على ذلك يتعلق بخطة التنمية متوسطة المدى، التي كانت "بدأت بتطبيقها السلطة منذ فترة، وهي خطة ثلاثية، ولكنها أصبحت غير صالحة للوضع الراهن". ويقول "خطة التنمية اليوم أصبحت مبنية على فرضيات لم تعد صحيحة، نتيجة الإجراءات الإسرائيلية من حجز إيرادات السلطة، وقطع المساعدات الخارجية الغربية والعربية".

الكرة في ملعب الحكومة (أ. ف. ب)

ويؤكد الخطيب أن "الخطة لم تعد صالحة ضمن الواقع الجديد، وهناك حاجة إلى نوع آخر من الخطط التي تندرج ضمن خطط الطوارئ، التي يجب أن تكون قصيرة المدى، وأن تبنى على فرضيات ومعطيات جديدة".

لكن أبو عيشة يرد قائلاً "إن خطة التنمية كان من المفترض أن تقر قبل بدء العام الحالي ٢٠٠٦، لكن الحكومة الحالية وجدت أن مجلس الوزراء السابق لم يصادق عليها أصلاً".

وتعمل الحكومة حالياً على بلورة خطة التنمية بصورتها النهائية، حتى يصار إلى إقرارها في أقرب وقت.

وحسب أبو عيشة، فإن الحكومة "تعمل على وضع خطة طارئة قصيرة المدى لإنقاذ الوضع الراهن، تكون مدتها تسعة أشهر تستمر من شهر نيسان إلى نهاية العام ٢٠٠٦".

ويتوقع أن تقدم الخطة الطارئة بعد إقرارها في نهاية شهر نيسان، "إلى الجهات المعنية والدول المانحة، وهي تعتمد بشكل رئيسي على دعم الموازنة، إضافة إلى النفقات التشغيلية لتوفير الخدمات الأساسية".

وتعتمد الخطة الطارئة التي أعدها طاقم من قسم المساعدات الدولية في وزارة التخطيط على جانبين: جانب تشغيلي وآخر حول المشروعات الطارئة "الإنقاذية"، من تربية وتعليم وصحة.

وحول ما إذا ما كان أبو عيشة يطمح إلى أن تمول الدول المانحة هذه الخطة، يقول "لا توجد أية جهة تعمل لصالح الشعب الفلسطيني ترغب بإيقاف مؤسسات السلطة عن العمل، وحتى الولايات المتحدة نفسها التي تقود وقف الدعم عن الحكومة الفلسطينية ليست لها مصلحة بانهيار مؤسسات السلطة".

هل يوجد حل؟

وبينما تعتقد أكثر من جهة أن الشعب الفلسطيني دخل "النفق المظلم" مع "حماس"، في ظل المقاطعة الدولية للحركة، وقطع المساعدات الأميركية والغربية نزولاً عند رغبة إسرائيل من جهة، وفي ظل الموقف العربي المتردد والمرتبط سلفاً بمصالحه مع الإدارة الأميركية، وربما الأصعب مقاطعة حركة "فتح" لأي نوع من المشاركة في الحكومة، فإن تضافر كل هذه العوامل ليس من شأنه سوى أن يبقي بوادر الحل تراوح مكانها.

ومع ذلك، هناك من يرى أن الحل الذي سعت إليه "حماس" منذ اليوم الأول، ورفضته "فتح" المصدومة منذ اليوم الأول أيضاً، بات هو "الحل المتاح" للخروج من الأزمة التي تعيشها الحكومة الحالية، حسب ما يطرح الخبير الاقتصادي نصر عبد الكريم، الذي يؤكد أن "بوادر الحل تكمن في الوصول إلى ائتلاف حكومي لا يقوم على تقسيم كعكة الحكومة بين الأحزاب، وإنما الاتفاق على برنامج حكومي لتشكيلة تضم أعضاء من المهنيين (تكنوقراط)، في الوقت الذي يمارس فيه المجلس التشريعي دوره الرقابي على أداء الحكومة، مع ترك صلاحيات التفاوض للرئيس محمود عباس، بعد الاتفاق على الثوابت بشكل مشترك".

ويشير إلى أن "تقسيم الصلاحيات وفق برنامج وليس وفق أحزاب، من الممكن أن يسحب الذرائع غير المبررة من المجتمع الدولي المنافق، والعربي المتردد، عبر تقديم برنامج للعالم مبني على صلاحيات وثوابت واضحة، تنفذه حكومة تكنوقراط".

وفي المقابل، يرى أبو عيشة أن الحل للخروج من الأزمة التي تعيشها الحكومة، هو "تنظيم حملة مكثفة للحصول على ما يمكن أن يتوفر من دعم الدول والصناديق العربية والإسلامية، وذلك لتوفير الرواتب والنفقات التشغيلية، من جهة، وتوفير الدعم لبعض المشاريع المهمة، التي ستساهم في تقليل البطالة والحد من نسبة الفقر، من جهة أخرى".

خبراء : حل الأ

الأزمة المالية والاقتصاد

■ كيف استنزفت ١ر٤ مليار دولار من موجودات صندوق الاستثمار؟!

■ ١٦٤٧٠٠ موظف لدى السلطة، ٩ آلا

تبرعات "معنوية" لا تحل الازمة

مقاطعة البنوك الإ
المتاحة أمام نظي

■ كتب جعفر صدقة:

هل تجاوزت الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية، والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية بشكل عام، كل سيناريوهات الحل، ولم يبق لكل طرف من الأطراف ذات العلاقة سوى "قذف" المسؤولية في حضن الطرف الآخر؟

انتهت "نشوة" تسلم الحكم وتسليمه بين "فتح" و"حماس"، وانتهى موسم إشادة الحكومة الجديدة "بمناقب" سابقتها، وتمنيات السابقة للجديدة بـ"النجاح والتوفيق"، وبتنا أمام واقع مؤلم: الموظفون ينتظرون رواتبهم والأمل ضعيف بأن تأتي، والخزينة فارغة، وهناك من يقول إنها "استنزفت عمداً"، ونظام المدفوعات للحكومة عبر البنوك انهار أو يكاد، ومعظم "منابع" المساعدات "جفت"، ويجري "تجفيف" ما تبقى منها.

في لحظة الانتظار ... انتظار المنتصر في الانتخابات "ليذوق" طعم السلطة، وانتظار المهزوم للنزول عن الكرسي، للمرة الأولى، والانضمام لصفوف المعارضة، لم يكن أي من الطرفين معنياً بأن ينسب له إفشال "العرس الديمقراطي" في اللحظة الأخيرة، وفيما يتعلق بالوضع المالي جهدت الحكومة السابقة لإظهار أنها "أمنت" المتطلبات المالية، ولو بالحد الأدنى، على أعتاب الشهر الجديد "نيسان"، بل وحتى وضع الأساس لآلية تضمن "تدفق المساعدات" على المدى الطويل، حتى في ظل حكومة "حماس"، في حين أن الحكومة الجديدة أعجبها "الحلم"، وسارع وزير المالية فور "دخوله المكتب" للإعلان أن الرواتب ستدفع خلال يومين، ثم "رفع السقف" إلى منتصف الشهر، إلى أن "اكتشف الحقيقة": الخزينة فارغة، ولا موعد محدداً لدفع الرواتب.

الخزينة ... الآن

بعد نحو أسبوعين على تسلمه مهامه، خرج وزير المالية الجديد د. عمر عبد الرازق ليعبر عن "هول ما رأى" في الخزينة، محذراً من أن السلطة على حافة الانهيار ما لم يصل "المدد" من العرب، وأكثر من ذلك، حذر من "صومال" في المنطقة إذا سقطت الحكومة.

وفي أول مداخلة له في المجلس التشريعي، كوزير للمالية، حدد الوضع المالي الراهن للسلطة، ليس بكون الخزينة خاوية فحسب، وإنما مديونة بنحو ٦٤٠ مليون دولار للبنوك، و٦٦٠ مليون دولار للقطاع الخاص لقاء سلع وخدمات وردتها للحكومة، و٣٠٠ مليون دولار حولها صندوق الاستثمار الفلسطيني للخزينة خلال الأشهر الستة الماضية من أصوله، وليس من الأرباح، إضافة إلى ٦٠٠ مليون دولار مقدمة من الصندوق كضمانات قروض حصلت عليها السلطة من البنوك.

وأضاف عبد الرازق أن عدد موظفي السلطة بلغ ١٦٤٧٠٠ موظف في نهاية آذار المنصرم، منهم ٩ آلاف موظف عينوا في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري خلافاً للتعهدات التي قطعتها السلطة في ظل الحكومة السابقة للمجتمع الدولي، بوقف جميع التعيينات كشرط لاستمرار تدفق المساعدات.

البدايات

يجمع الخبراء على أن الأزمة المالية للسلطة الفلسطينية بدأت في العام ٢٠٠٢، بحجز إسرائيل المستحقات الفلسطينية من الضرائب والجمارك، التي تجبيها نيابة عن السلطة، تزامناً مع العدوان العسكري الإسرائيلي واسع النطاق على الأراضي الفلسطينية، و"تواطؤ" المجتمع الدولي في حينه مع إسرائيل، بخفض مستوى المساعدات للسلطة الفلسطينية، وربطها بإصلاحات مالية، هي في الحقيقة إجراءات لضمان عدم استخدام الأموال، سواء من إيرادات السلطة الذاتية أم المساعدات الدولية، في المواجهة مع إسرائيل! ومع ذلك، استطاعت السلطة تدبر أمورها بالحد الأدنى من الإنفاق العام، ويشمل أساساً رواتب الموظفين واستمرار الخدمات الأساسية، كالتعليم والصحة، عبر مصدرين أساسيين: من صندوق الأقصى، الذي أنشأته الجامعة العربية، وقدم حوالي نصف مليار دولار لدعم خزينة السلطة على شكل قروض، وبعض المؤسسات الدولية، كالبنك الدولي والاتحاد الأوروبي، إلى أن استأنفت إسرائيل تحويل عائدات المقاصة بعد تعيين وزير المالية السابق سلام فياض.

وحتى شهر تشرين الأول من العام الماضي، كان الوضع المالي للسلطة الفلسطينية كالآتي: الإيرادات: ٤٠-٦٠ مليون دولار من عائدات المقاصة مع إسرائيل، و٣٠ مليون دولار من الضرائب المحلية والرسوم، وحوالي ١٠٠ مليون دولار مساعدات من المجتمع الدولي، بمن فيه العرب، وهي بالكاد كانت تغطي النفقات الضرورية: رواتب وخدمات أساسية.

ولكن الأزمة أخذت منحى جديداً منذ تشرين الأول ٢٠٠٥، حيث توسعت الحكومة السابقة بالإنفاق بدرجة كبيرة، إذ ارتفعت فاتورة الرواتب إلى حوالي ٩٥ مليون دولار، والمخصصات الاجتماعية إلى حوالي ٢٠ مليون دولار، ما أثار ردود فعل غاضبة من المجتمع الدولي، وقرر البنك الدولي والاتحاد الأوروبي وقف المساعدات المقدمة للخزينة، وما زالت متوقفة حتى الآن، باستثناء دفعة تسلمتها السلطة منتصف آذار الماضي، بقيمة ٣٤ مليون دولار من البنك الدولي، و٢١ مليون دولار من الاتحاد الأوروبي، ساعدت السلطة في دفع الرواتب ولو بعد تأخير دام ١٧ يوماً.

وحسب وكيل وزارة المالية جهاد الوزير، فإن هاتين الدفعتين من الأوروبيين والبنك الدولي جاءتا بعد رسالة وجهها الرئيس محمود عباس إلى رئيس البنك الدولي بول ولفوويتز، أكد فيها التزام السلطة بتنفيذ الشروط التي طلبها البنك والأوروبيون من السلطة، وهي: وقف التعيينات الجديدة بالكامل، وتأكيد إحالة كل من يصل ٦٠ عاماً من الموظفين إلى التقاعد، إضافة إلى بعض الإجراءات التقشفية الأخرى، كخفض الدعم الحكومي لأسعار المحروقات، ووقف العمل بالساعات الإضافية، وخفض مخصصات موظفي القطاع العام من المحروقات إلى النصف تقريباً. لكن شرطاً واحداً لم يستطع الرئيس عباس الالتزام به، وهو التراجع عن تطبيق قانون الخدمة المدنية، إذ يحتاج الأمر إلى قرار من المجلس التشريعي.

لكن هاتين الدفعتين كانتا آخر ما تلقته خزينة السلطة من المجتمع الدولي، إذ توقفت المساعدات تماماً بعد تسلم الحكومة الجديدة مهامها، لتحرم السلطة الفلسطينية من الغالبية العظمى من مواردها، بعد تجميد إسرائيل عائدات المقاصة.

موازنة شهرية: ٣٠ مليون دولار

وبذلك، وحسب ما أكد وزير المالية الجديد، لم يبقَ بيد الحكومة سوى ٣٠ مليون دولار فقط من عائدات الضرائب والرسوم المحلية، فتراجعت جميع الأولويات "وبات همنا الأول ضمان استمرار امتحان الثانوية العامة لهذا العام، والحفاظ على استمرار عمل المستشفيات، ومواجهة أنفلونزا الطيور". وحتى الـ ٣٠ مليون دولار لم تعد مضمونة بالكامل، في ظل تردي الوضع الاقتصادي والركود بسبب تأخر رواتب الموظفين، حسب ما يقول الخبير الاقتصادي د. باسم مكحول.

صندوق الاستثمار

من الواضح أن الحكومة السابقة لم تكن لتستطيع مواجهة وقف المساعدات الدولية لولا لجوؤها إلى صندوق الاستثمار، الذي ظل الكثيرون يعتقدون، حتى أيام قليلة ماضية، أنه "كنز مغلق" يمكن أن تغرف السلطة منه كلما ضاقت بها السبل.

لكن ما كشفه مدير عام الصندوق، د. محمد مصطفى، وأكده وزير المالية الجديد، أن الصندوق مستنزف بالكامل، ولم يعد يشكل ملاذاً لخزينة السلطة. فحتى منتصف العام الماضي، كانت موجودات الصندوق تبلغ حوالي ١ر٤ مليار دولار، على شكل أصول واستثمارات في شركات محلية وخارجية، بيعت منها حصته في شركة "أوراسكوم" الجزائر المثيرة للجدل، بحوالي ٣٨٠ مليون دولار، لتتراجع موجودات الصندوق إلى حوالي مليار دولار. وحسب مصطفى، حول الصندوق إلى خزينة السلطة حوالي ٣٠٠ مليون دولار أميركي، من عائدات صفقة "أوراسكوم" الجزائر، خلال الأشهر الستة الأخيرة، للمساعدة في حل أزمتها المالية، إضافة إلى ١٤٤ مليون دولار أرباح الصندوق خلال السنوات الثلاث الماضية. أما بقية الأصول، فهي - حسب مصطفى - موزعة كالآتي: حوالي ٥٥٠ مليوناً مقدمة من الصندوق كضمانات قروض حصلت عليها السلطة الفلسطينية من البنوك، وهي على شكل استثمارات في شركات محلية، وبخاصة شركة فلسطين للتنمية والاستثمار "باديكو" و"الاتصالات الفلسطينية"، وهذه الأصول محجوزة لدى البنك العربي، واستثمارات خارجية، لاسيما في "أوراسكوم" مصر، وجزء منها محجوز في أحد البنوك في الخارج. ويبدي مصطفى مخاوف من قيام البنوك المحتجزة لديها هذه الأصول بتسييلها لتسديد ديون السلطة، وفي وقت غير مناسب، ما يلحق خسارة فادحة بالصندوق. أما بقية موجودات الصندوق، فهي حوالي ٢٥٠ مليون دولار على شكل استثمارات في حوالي ٥٦ شركة محلية، معظمها شركات متعثرة! ويقول: لم يبقَ من موجودات الصندوق سوى ٢٠٠ مليون دولار قابلة للتسييل، وهي بالكاد تكفي لسداد التزامات الصندوق اتجاه استثمارات إستراتيجية مع شركاء عالميين، أهمها مشروع تصدير الغاز مع "بريتيش غاز"، الذي تتراوح تكاليفه المتوقعة بين ٥٠٠ و٦٠٠ مليون دولار، ومشروع لضمان القروض للمشاريع الصغيرة مع شركة "أوبك" الأميركية بتكلفة ١٦٠ مليون دولار، وحصة الصندوق في المشغل الثاني للهاتف المحمول البالغة حوالي ٣٠ مليون دولار، ومشروع آخر لتطوير ميناء الصيادين في غزة.

إبعاد الصندوق عن الرواتب!

منذ تسلم الحكمة الجديدة مهامها، ومع تزايد حدة الأزمة وتراجع الآمال بدفع الرواتب قريباً، عزفت الحكومة على "وتر" الصندوق، ما أثار لغطاً امتد لأيام إلى أن حسم في اجتماع بين إدارة الصندوق ووزير المالية، عقد في نهاية الثلث الأول نيسان تقريباً، اطلع خلاله عبد الرازق على الوضع المالي للصندوق، بالتفصيل، ليخرج بعده معلناً: أموال

■ رام الله - خاص."آفاق برلمانية":

حتى الآن، يبدو قرار بنك "هبوعليم" الإسرائيلي وقف التعامل مع الجهاز المصرفي الفلسطيني، خطوة معزولة. لكن مؤشرات السياسية الإسرائيلية اتجاه السلطة الفلسطينية في ظل ما يسمى "حكومة حماس"، ترجح اتساعها لتشمل بقية البنوك، الأمر الذي يقول مصرفيون وخبراء إن تبعاته ستكون خطيرة على الاقتصاد، وحتى الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية، نظراً للتبعية الوثيقة للجهاز المصرفي الفلسطيني لإسرائيل.

ففي حال اتخذت البنوك الإسرائيلية قراراً من هذا النوع، فهناك خياران لا ثالث لهما أمام البنوك والتجار الفلسطينيين، وكلاهما صعب للغاية، وسيترك آثاراً بعيدة المدى على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الخيار الأول: أن تلجأ البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية إلى فتح حسابات بالشيكل في بنوك أوروبية، لإتمام عملية تمويل الصفقات بين المستوردين الفلسطينيين والموردين الإسرائيليين.

لكن تطبيق هذا الخيار لن يكون سهلاً، وربما لن يكون ممكناً، لأسباب عدة، منها: عدم كفاية توفر كمية كافية من العملة الإسرائيلية في البنوك الأوروبية لتمويل التجارة بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية، التي يزيد حجمها على ٢ر٥ مليار شيكل سنوياً.

وحتى لو توفرت كمية كافية من الشيكل لدى البنوك الأوروبية، فإن فترة تقاص الشيكات لن تقل عن ٠٦ يوماً، بدلا من بضعة أيام في ظل الترتيب الحالي، وهي فترة لن يقبل بها الموردون الإسرائيليون.

كذلك، فإن عملية التقاص ستمر، في رحلتي الذهاب والعودة من البنوك الفلسطينية إلى الإسرائيلية وبالعكس، بمحطات عدة حول العالم، وكل محطة ستجبي عمولة بدل الخدمات التي تقدمها لإتمام هذه العملية، ما يعني أن تكلفة التجارة بين الأراضي

زمة "سياسي"

ة ... مأزق تجفيف المنابع

ف منهم عينوا خلال ٣ أشهر!

▪ إجراءات البنوك تهدد بشل نظام التحويلات بين الأراضي الفلسطينية والعالم

موظفون يسحبون آخر راتب تسلموه! (عدسة: جمال العاروري)

أسرائيلية والخيارات رتها الفلسطينية

الفلسطينية وإسرائيل سترتفع لدرجة غير معقولة، وغير محتملة لكل من التاجر والمستهلك الفلسطيني.

أما الخيار الثاني، فهو التعامل بالكاش بين التجار الفلسطينيين والموردين الإسرائيليين، وهو أمر لا يعتقد الخبراء والمصرفيون أنه سيكون بمقدور التجار الفلسطينيين، ما يعني أن هذا الخيار سيؤدي بالضرورة إلى نقص خطير في السلع الأساسية.

مشكلة أخرى ستواجهها البنوك فور البدء بتنفيذ قرار محتمل من البنوك الإسرائيلية بمقاطعة الجهاز المصرفي الفلسطيني، إذ سيكون من الصعب على البنوك الفلسطينية مواجهة طلب البنوك الإسرائيلية تسييل الكفالات، التي قدمتها هذه البنوك لتغطية شيكات زبائنها المؤجلة لصالح الموردين الإسرائيليين، وتقدر قيمة هذه الوكالات بعشرات ملايين الدولارات.

ويبقى الرهان، لتجنب الخطوة المحتملة من قبل البنوك الإسرائيلية وما قد يتبعها من تداعيات، متمثلاً في ضغط التجار والموردين الإسرائيليين، الذين سيتلقون ضربة يصعب تحملها بفقدانهم السوق الفلسطينية، أو حتى جزء منها، كما أن البنوك الإسرائيلية نفسها ستتكبد خسائر ليست قليلة من جراء هذه الخطوة.

ولم تتغير خطط هؤلاء المستثمرين مع اشتداد الحصار والضغط الدولي عقب تشكيل الحكومة، لكن "المناكفة" بين "حماس" الحاكمة، و"فتح" المعارضة، وما رافقها من أحداث أمنية في الشارع، أفزعت المستثمرين.

أحد كبار المستثمرين بدا قبل نحو الشهر مرتاحاً جداً عقب لقاء مع رئيس الوزراء إسماعيل هنية، وتبنيه لرؤية القطاع الخاص للاقتصاد الفلسطيني.

وقال هذا المستثمر "نحن لا نشك في صدق نوايا الحكومة، وقدرتها على تنفيذ برنامجها الإصلاحي بشفافية عالية، لكن ما يخيفنا أكثر من الضغط الدولي بهدف ابتزاز الحكومة سياسياً، على خطورة هذه الضغوط، هو المناكفة بين "حماس" و"فتح"، وما تثيره من توتر في الشارع الفلسطيني".

نشرتها الولايات المتحدة في العالم. المخاوف بأن لا تصل المساعدات أذكاها إقدام البنك العربي على خصم أكبر جزء من مساعدة قدمتها الجزائر بقيمة ٣٤ مليون دولار، لسداد جزء من ديونه على السلطة، البالغة حوالي ٤٠٠ مليون دولار، حسب عبد الرازق.

وإضافة إلى وقف تعامل البنوك مع السلطة، توالت قرارات البنوك منذ فوز "حماس" في الانتخابات التشريعية، بوقف جزء كبير من خدماتها المصرفية، التي كان موظفو السلطة يحسدون عليها، كالقروض الشخصية، وخدمة الجاري مدين الدوار.

وبات تعامل البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية أكثر صعوبة، بعد قرار بعض البنوك الإسرائيلية وقف التعامل معها، ما يعني، إذا شمل جميع البنوك الإسرائيلية، شل نظام التحويلات بين الأراضي الفلسطينية والعالم. بعض البنوك الفلسطينية حاولت التقليل من أهمية قرارات بعض البنوك الإسرائيلية، مثل بنك "هبوعليم"، بإعلانها أنها فتحت حسابات بالشيكل في بنوك أوروبية، لكن هذا الإعلان يبدو غير واقعي لقلة تعامل البنوك الأوروبية بالشيكل، إضافة إلى أن المقاصة مع البنوك الأوروبية تحتاج إلى ٦٠ يوماً على الأقل، وهو أمر غير مقبول لموردي السلع والخدمات إلى الأراضي الفلسطينية، سواء من إسرائيل أم من الخارج. وأمام هذا الواقع، يقول مكحول، لا يبقى أمام الفلسطينيين، سلطة وتجاراً ومستوردين، سوى التعامل بـ "الكاش"، وهو أمر صعب للغاية، وبالضرورة سيؤدي إلى نقص في السلع الأساسية.

تجميد الخطة الاقتصادية متوسطة المدى

بعيد انتخاب الرئيس محمود عباس، تعهد المجتمع الدولي، خلال اجتماع الدول الصناعية الثماني الكبرى، بتقديم مساعدات قيمتها ٩ مليارات دولار على مدى ثلاث سنوات، بواقع ٣ مليارات سنوياً، وعلى هذا الأساس وضعت السلطة الفلسطينية خطة متوسطة المدى للأعوام الثلاثة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. ويقول مدير عام التنمية البشرية في وزارة التخطيط، محمد غضية، إن المانحين "على ما يبدو ما زالوا يريدون الخطة ولم يطلبوا وقفها بعد فوز "حماس". استنتاجنا أنهم سيكونون انتقائيين في تمويل المشاريع بما ينسجم مع تأكيداتهم باستمرار تقديم المساعدات الإنسانية". على أية حال، بادرت السلطة الفلسطينية، ممثلة بوزارة التخطيط، إلى إعداد خطة طوارئ، يقول غضية، إنها محاولة للاستفادة من المساعدات الإنسانية حسب الأولويات الفلسطينية. ويضيف "هناك نقاش (مع المجتمع الدولي) على ماهية هذه المساعدات الإنسانية، وبأية قنوات ستصل. هناك اقتراب من مفهوم أن الموضوع الإنساني لا يتعلق فقط بسلة غذائية أو مساعدات نقدية لأسر محتاجة، وإنما أيضاً في البنى التحتية التي تخدم القضايا الإنسانية ومقدميها، كرواتب العاملين في جهازي الصحة والتعليم". هذا النقاش "والاقتراب من المفهوم" شجع السلطة، حسب غضية، على القيام "بتمرين صغير لاستشراف ما يمكن القيام به: خطة طارئة طلبتها الحكومة الجديدة وستعرض على المجلس التشريعي في غضون أسبوعين، تقدر احتياجاتنا الإنسانية بحوالي ٨٠٠ مليون دولار حتى نهاية العام". وهذه الاحتياجات موزعة على: الصحة، والتعليم، وشبكة الأمان الاجتماعي بـ ٥٠٠ مليون دولار، بما فيها رواتب العاملين في هذه القطاعات، ومشروع خلق فرص عمل، ليس محل إشكال مع الأوروبيين والأميركيين، قيمته ٢٠٠ مليون دولار، ومشروع "أفقر الفقراء" لصالح الشؤون الاجتماعية كلفته ٢٠٠ مليون دولار.

الصندوق لن تستخدم لدفع رواتب الموظفين، ولم يبقَ من أمل سوى مساعدات العرب.

مفاجآت متلاحقة

"حماس"، التي فوجئت بفوزها الكاسح في الانتخابات التشريعية، وبالتالي تأهلها لتشكيل الحكومة، كانت مفاجأتها أكبر بالأزمة المالية للسلطة، وهذا ما عكسته تصريحات جميع أعضائها، بدءاً برئيس الوزراء إسماعيل هنية، وبالطبع كان حجم المفاجأة مثيراً للإحباط بالنسبة لوزير المالية، ما يعني أن معالجة الأزمة يوماً بيوم أصبحت هي الهم الأساسي، على حساب برنامج التغيير والإصلاح الذي انتخبت "حماس" على أساسه. بعد حوالي ٣ أسابيع من تسلم الحكومة الجديدة مهامها، يبدو أن هناك قناعة تولدت لدى أعضائها، ومن ورائهم "حماس"، بأن الأزمة أكبر من أن تستطيع حلها وحدها، وبدأت الأصوات تتعالى محملة الحكومة السابقة المسؤولية الكاملة عن الأزمة، التي قال عبد الرازق إنها "لم توجد عبثاً، وإنما بفعل فاعل".

الأزمة وبرنامج الحكومة

خاضت حركة "حماس" الانتخابات التشريعية على أساس برنامج تغيير جذري، على الصعيد الداخلي، وبخاصة في الجانب المالي. ويقوم برنامج الحكومة الجديدة، في الجانب الاقتصادي والمالي، حسب ما يصر عبد الرازق على تقديمه حتى الآن، على تقليل الإنفاق من جهة، وزيادة الإيرادات بتفعيل الجباية من جهة أخرى. وحسب عبد الرازق، هذا الأمر يتأتى بمحاربة الفساد ووقف هدر المال العام، وإلزام مراكز المسؤولية في السلطة الفلسطينية بقانون الموازنة، وترشيد النفقات حيثما أمكن، وبخاصة على السيارات الحكومية. لكن الخبير الاقتصادي نصر عبد الكريم لا يرى أن الحل للأزمة المالية للسلطة حل فني بإعادة هيكلة النفقات وتعظيم الإيرادات، على الرغم من قناعته بأن الحكومة الحالية "جدية ومؤهلة وتتمتع بهامش مناورة في هذا المجال". ويقول "مهما نجحت الحكومة على الصعيد الفني، فإنها لن تستطيع توفير أكثر من ١٠ - ٢٠ مليون دولار، لكن الهم الأكبر يبقى الإنفاق الجاري، الذي يتجاوز ١٤٠ مليون دولار شهرياً، وبدون ضغط دولي على إسرائيل لاستئناف تحويل عائدات المقاصة لن يكون بمقدور الحكومة الوفاء بمسؤولياتها".

البنوك ... جزء من الأزمة

بعد إغلاق "خزائن الغرب" في وجه الحكومة الجديدة، بدت "بوادر انفراج"، كما عبر عنها وزير المالية، بإعلان قطر تسديد ٥٠ مليون دولار إجمالي حصتها في المساعدات العربية التي أقرتها قمة الخرطوم (٥٥ مليون دولار شهرياً)، وإعلان السعودية نيتها تسديد حصتها البالغة ٩٤ مليون دولار، إضافة إلى التزام إيران بتقديم ٥٠ مليون دولار، أعلن لاحقاً عن رفعها إلى ١٠٠ مليون دولار، ولكن بشكل "غير رسمي".

لكن الأمل بوصول هذه المساعدات إلى السلطة ضئيل، بسبب تردد البنوك، وبعضها اتخذ قراراً فعلياً، بعدم التعامل مع الحكومة الجديدة خشية ملاحقته بقوانين الإرهاب التي

الحل سياسي

لكن، حتى لو وافق المجتمع الدولي على هذه "الخطة الطارئة"، ولا توجد مؤشرات على ذلك حتى الآن، فلن تكون كافية لحل الأزمة المالية للسلطة.

وبرأي نصر عبد الكريم، فإن الأزمة سياسية، وحلها لا يمكن أن يكون إلا سياسياً.

وعلى الرغم من أن عبد الكريم، ومعه الكثير من الخبراء وحتى المواطنين العاديين، يعتقد أن الحكومة الحالية لا تتحمل مسؤولية الأزمة المالية، إلا أن "حماس" وجدت نفسها مجبرة على البحث عن حلول، وهي الآن أمام ثلاثة خيارات:

الأول: التنازل عن موقفها السياسي وخلق قواعد جديدة للعبة بما يعيد، على الأقل، المساعدات الدولية إلى مستواها السابق، واستئناف إسرائيل تحويل عائدات المقاصة، لكن هذا الخيار سيكلف "حماس" مصداقيتها، وربما يطيح بها سياسياً.

الثاني: استقالة الحكومة الحالية، والطلب من الرئيس عباس تكليف شخص أو جهة أخرى بتشكيل حكومة جديدة تمنحها "حماس" الثقة مقابل الاتفاق مع الرئاسة على بعض القضايا السياسية والمحلية، وهذا الخيار يحرر الحكومة من الضغوط الخارجية، وفي الوقت ذاته يعفي "حماس" من الابتزاز، ويجنبها الفشل.

الثالث: الوصول إلى اتفاق وطني عام، بمشاركة كل القوى، على برنامج وطني، سياسي وداخلي، يمنح الرئيس صلاحيات كاملة في الشأن السياسي والمفاوضات، وترك الإدارة الداخلية لحكومة مهنية خالصة، لا علاقات حزبية لأعضائها، لكنها تحظى بغطاء من قبل "حماس" و"فتح". ويقول عبد الكريم "لا أعرف أياً من الخيارات يمكن أن تقبل به "حماس"، لكن البديل، وهو بقاء الوضع الحالي كما هو عليه، قد يؤدي إلى بروز حركات احتجاج وصراعات داخلية لن تكون في مصلحة أحد". ومن بين المخارج التي بدأت تلوح بالأفق لحل الأزمة الراهنة، أن تتولى مؤسسة الرئاسة الإشراف الكامل على الحساب الموحد للخزينة العامة، وتحويل المساعدات الدولية إلى هذا الحساب، على أن تبقى القرارات وصلاحية الصرف بيد وزارة المالية. ويرى عبد الكريم أن هذا الحل "يضمن أن تذهب المساعدات إلى الوجهة التي يريدها المجتمع الدولي، وفي الوقت نفسه يبقي "حماس" في الحكم، وربما هذا هو الحل الأمثل فلسطينياً".

الدفع نحو حافة الهاوية

لكن تصريحات المسؤولين من "حماس" تحمل تهديداً بدفع الأمور نحو الهاوية، بالقول على لسان أكثر من مسؤول إن لا بقاء للسلطة إذا سقطت "حكومة حماس". لكن عبد الكريم يرى أن "ليس من الحكمة دفع الأمور إلى حافة الهاوية، ولا يجوز بناء الإستراتيجية الفلسطينية على افتراض أن المجتمع الدولي لن يقبل، ولن يتحمل، تبعات انهيار السلطة، ومعها الأوضاع الأمنية والاقتصادية". ويقول "هذه مغامرة كبيرة وخطيرة، فلا أحد يتوقع متى وأين تنفجر الأوضاع، ومن المستحيل التحكم بمجتمع فيه مراكز قوى وقرارات مختلفة ومتباينة، ويخوض صراعاً مريراً مع إسرائيل. وعلى "حماس" أن تفكر جدياً في الخيارات الأخرى، أي البحث عن حلول مسبقة والخروج بحل متفق عليه من الجميع".

من أعقد الملفات أمام الحكومة الجديدة

ظاهرة الفلتان الأمني .. رصاصة قاتلة في الرأس ونزيف دائم .. ودعوات إلى العمل المشترك

■ كتب حسن جبر:

هل تنجح الحكومة "الجديدة" في وقف ظاهرة الفلتان الأمني وفوضى السلاح، بعد أن عجزت الحكومات السابقة، على الرغم من "جهودها" في هذا المجال؟ وأين يتجه المجتمع الفلسطيني مع تزايد حالات الفلتان الأمني، الذي بات يستهدف الجميع ويشكل الجرح النازف في الجسد الفلسطيني؟ وهل نحن مقبلون على حرب أهلية قد تندلع بسبب غابة البنادق المنتشرة في كل يد وعائلة تقريباً؟

هل "سلطة الرأسين"، التي نشأت بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة، قادرة على وقف ظاهرة الفلتان الأمني وفوضى السلاح، التي أوقعت العام الماضي ١٧٦ حالة قتل بين المواطنين، بزيادة قدرها ٩٠٪ على العام ٢٠٠٤، الذي شهد ٩٣ حالة قتل "فقط"!

الظاهرة استمرت هذا العام، وعاد مؤشرها إلى الارتفاع مرة أخرى خلال العام الحالي ٢٠٠٦، ليشهد شهرا كانون الثاني وشباط المنصرمان ٤٤ حالة قتل جديدة، أي بزيادة قدرها ٢٥٪ عن السابق.

الجميع يحذر وينذر، والمسؤولون يتوعدون ... والفصائل تتعهد بالتعاون والمساعدة، إلا أن نزيف الفلتان الأمني يستمر في التدفق. وفي كل يوم تصحو الأراضي الفلسطينية على جريمة جديدة وشكل آخر من أشكال الفلتان الأمني الذي لم يترك مكاناً أو مؤسسة ... ليطال الضيوف الأجانب الذين جاؤوا لمساعدة الفلسطينيين، ففروا مذعورين وعلامات الدهشة ترتسم على الوجوه.

إذن، أين نتجه مرة أخرى، وماذا يقول السياسيون والمراقبون؟

هذه الأسئلة وغيرها كانت على طاولة البحث أمام العديد من الجهات والمؤسسات، التي أجمعت على خطورة ظاهرة الفلتان الأمني وأهمية العمل المشترك لوقفها.

الفلتان الأمني نقيض احترام القانون

قال عصام يونس، مدير مركز الميزان لحقوق الإنسان: إن الفلتان الأمني بمؤشراته المختلفة تعبير بأقصى وأبلغ صورة عن تدهور حالة سيادة القانون في المجتمع الفلسطيني.

وأضاف: الفلتان الأمني هو نقيض احترام القانون، سواء من جهة احترام القوانين، أم حماية المواطن ... الوضع الأمني في الأراضي الفلسطينية خطير وينذر بعواقب أكثر خطورة، وقد يأكل الأخضر واليابس.

وتابع: الوضع خطير، وهو ليس وليد الساعة، بل نتاج حالة تراكمية ساهم فيها سوء أداء السلطة والحكومات الماضية وتسامحها مع معظم حالات تجاوز القانون، إلى جانب دور الاحتلال وما يلقيه من تبعات على المجتمع، كل ذلك ساهم في حالة الفلتان الأمني.

وأكد يونس أن "الجميع يتحمل المسؤولية، وأنا لا أستثني أحداً عند الحديث عن ازدياد ظاهرة الفلتان الأمني، ولهذا يتوجب أن يبدأ الجميع في وقف هذه الظاهرة".

الأمن الداخلي ... شعار انتخابي!

من جانبه، أكد العميد توفيق جبر، مدير عام المباحث العامة، أنه "إن لم تكن هناك شراكة وائتلاف في محاربة ظاهرة الفلتان الأمني، لا يمكن الحديث عن نجاعة أي تحرك".

وأضاف: نريد اتفاقاً مركزياً بين القوى كافة لدعم أية حكومة، سواء أكانت حكومة من "فتح" أم "حماس"، فالحكومة هي جزء من قوى وطنية وإسلامية.

وقال، إن الأمن الداخلي يجب ألا يكون شعاراً انتخابياً، مؤكداً أن "المواطن الفلسطيني بحاجة للأمن قبل حاجته للخبز".

وطالب جبر بالعمل من أجل التوصل إلى "اتفاق معنوي" واضح بين التيارات والقوى كافة، بعيداً عن التنازع، مشيراً إلى الحاجة لبلورة إستراتيجية نافذة وفاعلة لوضع حد لحالة الفلتان الأمني.

وأشار إلى أهمية أن يكون هناك ردع وتطبيق للقضاء والقانون على كل العابثين بالأمن الداخلي وممارسي الفلتان الأمني، مشدداً على أهمية تعزيز الوعي بدور المواطن ومشاركته في العملية.

ملف الفلتان وأجندة مجلس الوزراء

من جانبه، قال غازي حمد، الناطق باسم الحكومة الجديدة: إن ملف الفلتان الأمني يعد من القضايا الكبيرة على أجندة مجلس الوزراء، التي تأخذ اهتماماً كبيراً من العمل.

مشهد يتكرر يومياً (أ. ف. ب)

وأضاف: هناك خطة أمنية يجري وضعها من قبل وزارة الداخلية لمعالجة ظاهرة الفلتان الأمني بشكل حازم. ويخشى حمد أن يؤثر التنازع في الصلاحيات بين مؤسسة الرئاسة والحكومة على فعالية العمل والتصدي لظاهرة الفلتان الأمني.

وقال: إذا جرى انتزاع صلاحيات الأمن الداخلي من الحكومة لصالح مؤسسة الرئاسة، فهذا سيضعف هيبة الحكومة، التي طرحت أمام الرئيس "أبو مازن" ضرورة أن تتمتع بكل الصلاحيات التي تمتعت بها الحكومات الماضية.

وتابع: لا يمكن أن نتنازل عن هذه القضية، لأن الإصلاح لا يمكن أن يحدث بدون التصدي لظاهرة الفلتان الأمني بحزم.

واتهم حمد جهات متعددة بالوقوف خلف ظاهرة الفلتان الأمني، مؤكداً أن "سياسات الحكومات السابقة خلفت جزءاً من الفلتان الأمني، وساهم في ذلك ضعف الحكومة والأجهزة الأمنية والفساد الذي كان قائماً".

وأضاف: للأسف، بعض الجماعات رسخت الموضوع من خلال أساليب عديدة؛ تمثلت في العربدة، وإطلاق النار، وإغلاق الطرق، واحتلال المؤسسات.

وشدد حمد على الحاجة إلى العمل المشترك من أجل إنهاء ملف الفلتان الأمني، قائلاً: حتى نتوصل إلى حل لموضوع الملف الأمني، نحن بحاجة إلى عمل مشترك ودؤوب من الجميع.

لجنة الرقابة تُسائل وزير الداخلية

على صعيد آخر، قال النائب فيصل أبو شهلا، رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي، أن المجلس يجب أن يلعب دوراً في تصويب الأوضاع ومراقبتها، وكذلك مراقبة أداء السلطة التنفيذية.

وأكد أن أول قضية تمت إثارتها في الاجتماع الأولي للجنة الرقابة وحقوق الإنسان كانت قضية الفلتان الأمني والتعدي على الأملاك العامة والأراضي "المحررة".

وأضاف: قررت لجنة الرقابة دعوة وزير الداخلية سعيد صيام للحضور والاطلاع على الخطة الموضوعة لمحاربة الانفلات الأمني.

وأكد أبو شهلا أن جميع الفصائل تجمع على أن الفلتان الأمني قضية خطيرة ويتوجب محاربتها، مشيراً إلى أن ذلك يحتاج إلى إمكانات كبيرة وتبرعات من دول مانحة أو خلافه.

وتابع: كل ما نحتاجه هو تطبيق القانون، ويجب الشروع الفوري في هذه القضية.

الاقتتال الداخلي احتمال غير مستبعد

من جانبه، يحذر ناجي شراب، أستاذ العلوم السياسية في جامعة الأزهر، من خطورة عدم التصدي لظاهرة الفلتان الأمني، مؤكداً أن اندلاع "حرب أهلية" بسبب ذلك بات أمراً غير مستبعد.

وقال: انتشار السلاح بطريقة غير شرعية وقانونية من شأنه أن يعمق فجوة الخلافات وعدم الثقة، التي تنبئ بزيادة احتمالات المواجهة أو شكل من أشكال الاقتتال الداخلي.

وطالب شراب الرئاسة والحكومة بالعمل وفق رؤية واضحة ومشتركة "من أجل تفصيل عمل الأجهزة الأمنية في التصدي لظاهرة الفلتان الأمني".

وأضاف: يجب أن تكون الأجهزة الأمنية موحدة في الأداء والأهداف من أجل معالجة الأمور بشكل شامل، مردفاً "لا يجب أن نتحدث عن وجود سلطتين، وأعتقد أن الحديث عن تنازع على الصلاحيات بين مؤسستي الرئاسة والحكومة لا مبرر له في هذه المرحلة".

ويقترح شراب توحيد الأجهزة الأمنية في إطار لجنة أمنية عليا، أو مجلس أمن قومي، للإشراف على عمل الأجهزة، "شريطة أن يتم تمثيل الحكومة والرئاسة في هذا الإطار".

وقال: إن التصدي لظاهرة الفلتان الأمني يحتاج إلى سياسات وإجراءات حازمة من السلطة، التي يجب أن تكون قادرة، مادياً ومعنوياً، على هذا العمل لمنع تفاقم الفلتان الأمني.

المؤسسات الرسمية والأهلية

من جانبه، قال الباحث القانوني مصطفى إبراهيم، من الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، إن إحصاءات الهيئة تشير إلى تنام مطرد في حالة الفلتان الأمني، وبخاصة في قطاع غزة، مؤكداً أنه لا توجد هناك مؤشرات على وجود نهاية لهذه الحالة.

وطالب إبراهيم بتضافر جهود المؤسسات الرسمية والأهلية كافة لمكافحة ظاهرة الفلتان الأمني، داعياً إلى تطبيق القرارات الصادرة عن المحاكم بأنواعها كافة، لتعزيز سيادة القانون.

وقال: يجب أن تقوم الأجهزة المختصة بالتحقيق في الأحداث كافة التي تجري ضمن ظاهرة الفلتان الأمني، وتقديم مرتكبيها للقضاء، مع إلزام منتسبي الأجهزة الأمنية باحترام القانون.

وحث المجلس التشريعي على إصدار القرارات اللازمة لمعالجة الحالة الأمنية المتردية.

في دائرة الضوء

"الداخلية": باشرنا إعداد خطة أمنية.. والمواطن سيشهد تغيراً ملموساً خلال الأشهر المقبلة

خاص - "آفاق برلمانية":

قال خالد أبو هلال، الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية، إن الوزارة باشرت، مؤخراً، إعداد خطة أمنية لضبط حالة الفلتان الأمني.

وأكد أبو هلال، في حديث لـ "آفاق برلمانية"، أن المواطن سيشهد تغيراً ملموساً في حالة سيادة القانون وإعادة الضوابط الاجتماعية والقانونية خلال الأشهر الستة المقبلة.

وفيما يلي نص الحوار:

*** هل هناك خطة أمنية لدى الوزارة لضبط حالة الفلتان الأمني التي تعيشها الأراضي الفلسطينية؟**

** نعم، هناك تصورات ورؤى، وتمت المباشرة في إعداد الخطة وبرنامج العمل للمرحلة المقبلة، التي يأتي في سلم أولوياتها القضاء على فوضى السلاح، والفلتان الأمني، وحالات الاعتداء على الأراضي الحكومية، وخطف الأجانب، والسلوكيات الخطيرة كافة.

*** هل أنهيتم وضع الخطة، ومتى سيبدأ تنفيذها؟**

** بدأنا فعلياً في إعدادها وتنفيذ بعض بنودها، وبخاصة تلك التي لا تحتمل التأجيل.

*** كيف بدأتم؟**

** بدأنا في التواصل مع الفصائل والقوى وأجنحة المقاومة ومؤسسات المجتمع المدني لحشد أكبر تأييد، وطني وشعبي، لهذه الخطة، كمقدمة لتطبيقها وعزل ممارسي الظواهر الإجرامية، ورفع غطاء العائلات والأجهزة الأمنية عنهم بهدف تسهيل مهمة التعامل معهم.

*** ما هي ملامح هذه الخطة الأمنية؟**

** الخطوة الأولى، سنقوم بحملة إعلامية لمحاصرة هذا السلوك، وستتبعها إجراءات ميدانية على الأرض، تترافق مع عمليات إعادة استنهاض الأجهزة الأمنية، وعلى رأسها جهاز الشرطة، من أجل أن تقوم الأجهزة الأمنية بمهامها بعد تحديد صلاحيتها وتخصيص الموازنات اللازمة لها ... كما تشمل الخطة، أيضاً، تعزيز الانتماء المهني والوطني للشرطي الفلسطيني بعيداً عن الفئوية، مع الحفاظ على قدسية وطهارة السلاح الذي يحمله، ليكون أبناء الأجهزة الأمنية القدوة الحسنة للالتزام بالقانون والنظام العام.

*** في السابق، كانت هناك خطط أمنية وفشلت في القضاء على حالة الفلتان الأمني، ما هو الجديد لديكم؟**

** تجنبنا في رؤيتنا الأمنية القادمة كل عوامل الفشل السابقة، التي كان أخطرها فقدان الثقة بالأجهزة، وتداخل سلاح الأجهزة مع مظاهر الفلتان والمشاكل العائلية.

خالد أبو هلال (عدسة: إياد البابا)

كما سنتصدى لمحاولات البعض استغلال سلاح المقاومة والتستر خلفه زوراً وبهتاناً، وسنحاول حل التناقض الذي كان موجوداً بين السياسة الرسمية وحق أجهزة المقاومة في القيام بواجبها وحماية الشعب الفلسطيني، والذي أدى إلى خلافات كانت تصل إلى حد التناقض.

أعتقد أن التأييد الشعبي العام، الذي تتمتع به الحكومة ووزارة الداخلية بعد حصولها على التفويض اللازم عبر الانتخابات، سيكون عاملاً إضافياً لضمان النجاح.

*** متى سيشعر المواطن بالتغيير المطلوب في حياته؟**

** نحن لا نملك عصا سحرية، ولكننا نملك رؤى وبرامج وعزماً على تنفيذها، وندرك أننا لن ننجح في ذلك دون التفاف أو اصطفاف شعبي ورسمي حول هذه الجهود.نحن على ثقة بأن شعبنا سيبدأ في تلمس آثار جهودنا الإيجابية في أقرب وقت.

*** هل هناك مدة معينة؟**

** نأمل أن تشهد الأشهر الستة المقبلة تغيراً ملموساً في حالة سيادة القانون، وإعادة الضوابط الاجتماعية والقانونية للمجتمع الفلسطيني.

معطيات مثيرة للقلق

وصل عدد حالات القتل التي ارتكبت خارج القانون في المجتمع الفلسطيني، خلال العام ٢٠٠٥، إلى ١٧٦ حالة، بزيادة قدرها ٩٠٪ عن العام ٢٠٠٤، ويمكن تصنيفها كالآتي:

الحالات	العدد
١- حالات قتل على خلفية شجارات عائلية وثأر	٧٠ حالة
٢- حالات قتل على خلفية ما يعرف بجرائم الشرف	١٧ حالة
٣- حالات قتل على خلفية فوضى السلاح وسوء استخدامه	٤٥ حالة
٤- حالات قتل مرتبطة بصراعات سياسية	١٤ حالة
٥- حالات قتل في ظروف غامضة	١٣ حالة
٦- حالات قتل بهدف السرقة	٦ حالات
٧- حالات قتل على خلفية أمنية (اتهام بالعمالة)	١١ حالة

وصل عدد حالات القتل، التي ارتكبت خارج القانون في المجتمع الفلسطيني، خلال شهري كانون الثاني وشباط ٢٠٠٦، إلى ٤٤ حالة، يمكن تصنيفها كالآتي:

الحالات	العدد
١- حالات قتل على خلفية شجارات عائلية وثأر	١٩ حالة
٢- حالات قتل على خلفية ما يعرف بجرائم الشرف	حالة واحدة
٣- حالات قتل على خلفية فوضى السلاح وسوء استخدامه	١٧ حالة
٤- حالات قتل مرتبطة بصراعات سياسية	حالة واحدة
٥- حالات قتل في ظروف غامضة	٣ حالات
٦- حالات قتل بهدف السرقة	حالة واحدة
٧- حالات قتل على خلفية أمنية (اتهام بالعمالة)	حالتان

* الإحصاءات مستمدة من تقرير للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن.

مسلحو إحدى العائلات قتلوه رمياً بالرصاص

الشرطي عدلي البنا.. أراد تطبيق القانون فقتله رصاص الانفلات الأمني

■ خاص - "آفاق برلمانية":

كان الشرطي عدلي رزق علي البنا (٥٣ عاماً) من دير البلح، يعمل في مركز الشرطة بالمدينة، حين تلقى أوامر بالمشاركة في ضبط حالة الفلتان الأمني وتجارة المخدرات.

أسرع عدلي مع زملائه إلى المكان للقبض على أحد المطلوبين، وعند وصولهم، أطلق مسلحون النار عليهم بصورة عشوائية، فأصابوا ١١ شرطياً، من ضمنهم عدلي.

وقال شقيقه عماد، الذي يعمل هو الآخر في مركز الشرطة بمدينة دير البلح: في السابع من شهر كانون الثاني الماضي، أطلق مسلحون من عائلة (...) النار في اتجاه رجال الشرطة، فأصابوا أخي عدلي بطلق في قدمه مع ستة آخرين، تراجع رجال الشرطة بعدها وأخذوا أماكنهم بعيداً عن مكان إطلاق النار.

وأضاف: بعد لحظات، تقدم عدلي إلى المكان، أطلق النار، فعاد المسلحون إلى إطلاق النار على رجال الشرطة وأصابوا عدلي بعيارين ناريين في رأسه، سار بعدها نحو مترين وارتمى على الأرض تحت شرفة أحد المنازل التي تعود إلى عائلة مطلقي النار.

وأردف: كان الدم ينزف من رأس عدلي بغزارة، حين تقدم أحد المسلحين منه وألقى "مشربية" من الباطون المسلح على رأسه، ما أدى إلى تفتت جمجمته.

وتابع عماد: نقلوه إلى المستشفى في مدينة غزة، وبعدها إلى أحد المشافي الإسرائيلية، إلا أنه توفي متأثراً بجراحه بعد ثلاثة أيام.

وتعتبر حادثة مقتل الشرطي عدلي البنا أحد النماذج الصارخة لحالة الفلتان الأمني التي تعاني منها الأراضي الفلسطينية، والتي راحت ضحيتها أعداد متزايدة من المواطنين، بمن فيهم رجال شرطة.

ويقول عماد البنا: استشهد أخي نتيجة الفلتان الأمني، ولو لم تكن هناك حالة فلتان أمني كهذه لما مات أخي عدلي.

ويتابع بغضب: لا أحد يحاسب القتلة وممارسي الفلتان الأمني، ولو تم ردعهم لما وصلنا إلى هذه الحال.

ويلقي عماد باللوم على ظاهرة انتشار السلاح بين أيدي العائلات والمواطنين، قائلاً: أصبح السلاح في أيدي الجميع، صغيراً أو كبيراً.

وتعيش عائلة البنا، حتى الآن، حالة من الحزن والغضب لفقدان ابنها، الذي ترك زوجة وستة من الأبناء لا يعرفون حتى الآن أن أباهم قد مات، باستثناء البنت الكبيرة إيمان (١١ عاماً).

ويقول عماد: أبناء أخي الشهيد عدلي لا يعرفون أنه استشهد، ويقولون أنه ذهب لشراء خروف العيد، كما وعدهم قبل استشهاده بساعات.

ويضيف بحزن: حتى الآن، لا أصدق أنه مات، وما زلت أنظر إلى صورته الموضوعة أمامي في العمل، وأتساءل: هل من المعقول أنه لن يعود؟!

ويستطرد: خلال دقيقة غاب عن الوجود ... قتله رصاص الانفلات الأمني وسلاح العائلات، وهو الذي أراد تطبيق القانون وحماية المواطنين.

يشار إلى أن عماد أصيب في الحادث نفسه في قدمه، وجرى علاجه وعاد إلى عمله، حيث يعمل كذلك شقيقه الأكبر عاطف.

ويقول: كانوا يطلقون النار على الجميع، وأصيب في الحادث، الذي استمر ساعات عدة، ١١ شرطياً من أجهزة أمنية مختلفة شاركت في العملية.

فيما لا تبدو القيادات النسوية متوافقة على رؤية موحدة

آراء متباينة بين التفاؤل والقلق حيال موقف "حماس" من حرية المرأة

وفد نسوي يزور "التشريعي". (عدسة: فادي العاروري)

■ كتبت نائلة خليل

ربما يعكس التباين في وجهات نظر الناشطات النسويات ما يعيشه الشارع الفلسطيني، فالبعض متفائل من وجود مجلس تشريعي وحكومة تقودها حركة دينية مثل "حماس"، والبعض الآخر يدق ناقوس الخطر، معتبراً وجود حركة ذات أيديولوجية دينية في سدة الحكم أمراً قد يهدد مكتسبات المرأة، ويعيق تحقيق مكتسبات أخرى لا تزال الحركة النسوية تكافح في سبيلها.

تفاؤل بحكومة "حمساوية"

تقول أهيلة شومر، مديرة مركز سوا لضحايا الاعتداءات الجنسية: أنا متفائلة، بتحقيق إنجازات في ظل حكومة "حماس" ذات الصبغة الدينية، ولا أحمل أي تخوف من مجلس تشريعي وحكومة بقيادة حركة إسلامية مثل حركة "حماس".

وتعزو شومر هذا التفاؤل "إلى أن القضايا التي تطرحها المنظمات النسوية، وتحديداً (سوا)، بشأن حماية المرأة من الاعتداءات الجنسية، لا تتعارض مع المفاهيم الدينية، وهناك مواقف دينية تدعم هذه المطالب". وفي تبريرها لحالة القلق والخوف، التي عبر عنها الكثير من المنظمات والناشطات النسويات بعد فوز "حماس" بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، تقول شومر "إنه رد فعل طبيعي حيال الانقلاب السياسي الذي حصل، وتاريخياً المرأة هي التي دفعت ثمن أي انقلاب سياسي أو تدهور اقتصادي يصاحب الانقلابات السياسية، ومن هنا جاء الخوف".

تناقض في الأيديولوجية

وتقول اعتدال الجريري، التي تعمل أخصائية نفسية في منظمة نسوية، "أنا لست متشائمة أو متفائلة، بل أعيش حالة من الترقب، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية. هذا الترقب يصاحبه حرص على المنجزات التي كسبتها النساء على مدار سنوات نضالنا السياسي والاجتماعي". وتضيف "إذا كنت أشعر بالتخوف، فهو من منطلق الحرص على هذه المكتسبات، والسعي لإنجاز مكتسبات أكبر". وتتابع "أعتقد أن خطابنا في المؤسسات النسوية مبني على أيديولوجية تتناقض مع أيديولوجية الحكومة الجديدة، لكننا في مطالبنا لم نخرج عن نطاق متطلبات الواقع الاجتماعي المعاش، التي لا تتعارض مع الدين. ومع ذلك، أنا أؤيد أن يكون الاتجاه هو فصل القضايا الاجتماعية عن الدين، وأن تستند إلى القانون الوضعي". وتقول الجريري مؤكدة "سنستمر في نضالنا لحماية إنجازات المرأة، والمطالبة بمكتسبات أخرى. وعلى الرغم من أن المهمة باتت صعبة، إلا أنها غير مستحيلة".

دعوة للاقتراب من المنظمات النسوية

وتقول رحمة منصور، من مركز بيسان، والناشطة في منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة، "أنا لا أشعر بتخوف من وجود "حماس"، سواء في المجلس التشريعي أم الحكومة". وبرأيها، فإن وجود ست ناشطات من أعضاء المجلس التشريعي من حركة "حماس" مؤشر إيجابي، مطالبة نواب "حماس" الإناث بالتقرب أكثر من الحركة النسوية الفلسطينية، وعدم البعد عنها كما كان الوضع سابقاً، مؤكدة أن "نائبات المجلس التشريعي السابق كن أيضاً بعيدات عن المنظمات النسوية وتطلعاتها".

لا داعي للخوف

وبحسب سناء عرنكي، المحامية والمستشارة القانونية لطاقم شؤون المرأة، فإن "المأساة بالنسبة للرجل الفلسطيني، وبغض النظر عن الحزب الذي ينتمي إليه، تكمن في تغليبه عادة المصالح الحزبية والاجتماعية والشخصية على مصالح المرأة".

وتقول "لا داعي للخوف من مجلس تشريعي وحكومة بقيادة "حماس"، فإذا رتبت الحركة النسوية أوراقها جيداً، ونظمت طريقة عملها، وأصرت على مطالبها، فمن المؤكد أنها ستحقق بعض المكتسبات". وتضيف عرنكي "أعتقد أن لدى عزيز الدويك، رئيس المجلس التشريعي، رؤية وتوجهاً داعماً للنساء، وأثبتت حركة "حماس"، التي تدير مؤسسات نسوية تعمل بها نساء فاعلات، أنها تدعم المرأة ووجود ست نائبات من الحركة في المجلس التشريعي يبرهن على ذلك، فلماذا الخوف؟!".

وعلى الرغم من عدم التخوف الذي تبديه الخبيرة القانونية، فإنها تطالب أن لا تستند قوانين الأحوال الشخصية إلى مرجعية دينية، وتقول "لماذا عندما يتعلق الأمر بالأحوال الشخصية يكون الإصرار على الدين، بينما في جميع المعاملات التي تقوم بها المرأة يومياً من عمل وأخذ قروض من البنوك، وحتى الترشح للانتخابات، لا تُسأل عن دينها، وإنما عن الوثائق التي تثبت أنها مواطنة فلسطينية؟".

استخدام الدين للسيطرة على النساء

غير أن آمال خريشة، مديرة جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، تقول "سمعنا الكثير من التصريحات من أعضاء "حماس" في المجلس التشريعي حول أسلمة المجتمع الفلسطيني، وإعادة صياغته وفق أسس إسلامية، وهناك بعض الوزراء في "حماس" من ربط الأسلمة بحركة المرأة ومستقبلها وخياراتها، وهذا أمر يثير القلق".

وتضيف خريشة "حديث حركة "حماس" عن المرأة يرتبط بالتراث الماضي، ويتجاوز وثيقة إعلان الاستقلال، والقانون الأساسي، الذي نص بشكل صريح على مساواة المرأة بالرجل". وتستطرد "في الحركة النسوية، نحن لسنا مستعدات لمناقشة حق المرأة في العمل، ولن نسمح بتجاوزات بدأت تظهر من قبل بعض أعضاء المجلس التشريعي ووزراء "حماس"، حول ارتداء الحجاب من قبل موظفات في مؤسسات السلطة الفلسطينية". وتشير إلى أن "هناك توجهاً لدى "حماس" لاستخدام الدين لتكريس القوة السياسية عبر السيطرة على مظهر النساء وحرياتهن الشخصية، ولا ننسى ما عبرت عنه قياديات في "حماس" منذ وقت قريب من أن الاحتفال بالثامن من آذار عيد غربي".

عضوات المجلس التشريعي السبع عشرة

- كتلة فتح:

انتصار الوزير، سهام ثابت، ربيحة ذياب، نجاة الأسطل، نجاة أبو بكر، سحر القواسمي، نعيمة الشيخ علي، جهاد أبو زنيد.

- كتلة التغيير والإصلاح:

مريم فرحات، مريم صالح، جميلة الشنطي، منى منصور، سميرة حلايقة، هدى القريناوي.

- كتلة الشهيد أبو علي مصطفى:

خالدة جرّار

- كتلة الطريق الثالث:

حنان عشراوي

- كتلة فلسطين المستقلة:

راوية الشوّا (أعلنت انسحابها من الكتلة بعد الانتخابات)

وزيرة شؤون المرأة تَعِد: سأدعم وأصوت لصالح أي قانون ينصف المرأة وإنجازاتها

■ خاص - "آفاق برلمانية":

حال الإعلان عن الفوز الكاسح لحركة "حماس" في المجلس التشريعي، شهدت الساحة الفلسطينية نشاطاً غير مسبوق من الندوات واللقاءات، التي نظمتها منظمات نسوية وحقوقية لمناقشة محور واحد: المخاوف التي تنتظر إنجازات المرأة وحقوقها في ظل وجود أغلبية تشريعية وحكومة تستندان إلى أيديولوجية دينية.

وتعزو وزيرة شؤون المرأة مريم صالح مخاوف بعض القيادات النسوية حيال تركيبة المجلس التشريعي، إلى "عدم معرفتهن بالفكر الإسلامي وأصول الشريعة الإسلامية، لذلك نسمع هذه المخاوف، والشائعات، التي تقول إن الفكر الإسلامي والملتزمين به ضد مصلحة المرأة، وإن الشريعة تكرس وجود المرأة خلف الرجل، بلا دور أو مهمة في العالم".

وتؤكد أن "أصحاب هذه المخاوف هم من النخبة فقط، وليسوا القاعدة التي انتخبت قائمة التغيير والإصلاح، ولو كانت نساء القاعدة لديهن هذه المخاوف لما انتخبن القائمة، ولم يساهمن بشكل كبير في نجاحها، كتلة التغيير والإصلاح جاءت من القاعدة وليست من بروج عاجية بعيداً عن نبض الناس".

وتوضح صالح أن "حركة "حماس" استقطبت النساء في الشارع الفلسطيني لأنهن استطعن تلمس الواقع، ورؤية من يستطيع تحقيق طموحاتهن، وهذا يعود لكون "حماس" استطاعت التغلغل عبر السنوات الماضية بين جماهير المواطنين وتلمس حاجاتهم، والمشاركة في أحزانهم وأفراحهم، وليس الاكتفاء بالتنظير من على المنابر".

وحول ما إذا كانت أحكام الشريعة الإسلامية، أو القوانين الوضعية، ستكون الفصل عند إعداد مشاريع القوانين والتشريعات مستقبلاً، تقول صالح "بعض الناس يظنون أن الأحكام الإسلامية تتصادم مع حقوق المرأة، لكنهم لا يعرفون أن الشريعة الإسلامية، لو جرى تطبيقها، لأنصفت المرأة".

وتضيف "من قرأ القانون الأساسي الفلسطيني، يعرف أنه نصّ على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للقوانين، إضافة للقوانين الوضعية، ولا يوجد مانع من اللجوء للأخيرة بشرط عدم تعارضها مع أحكام الشريعة الإسلامية".

وبالنسبة للإنجازات النسوية، التي راكمتها المرأة الفلسطينية في مشوارها، وما إذا كانت حركة "حماس" تنوي دعمها أم إعادة النظر في بعض التشريعات، أجابت وزيرة شؤون المرأة قائلة "سندعم أي إنجاز للمرأة، والحكومة الحالية مع إعطاء المرأة كامل حقوقها، وضد أي شكل من أشكال العنف الموجه ضد المرأة، وستدعم بقوة مشاركة المرأة في جميع المجالات، وتحديداً صنع القرار".

وحسب صالح، فإن أعضاء كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي سيعملون على ترجمة برنامج الكتلة على أرض الواقع، وتحديداً الجزء المتعلق بالمرأة، من حيث كونها "شريكاً في المقاومة، وهي بالتالي شريك في البناء والتحرر".

وتؤكد "كوزيرة لشؤون المرأة، ونائب في المجلس التشريعي، سأعمل وأصوت لصالح كل قانون ينصف المرأة، ويعزز من مكانتها".

وفي ردها حول عدم وجود نص في برنامج "حماس" يبرهن على تبني الحركة رؤية لعلاقة تقوم على المساواة بين الرجل والمرأة، تقول: نحن مع المساواة التي تعتبر من صلب الشريعة الإسلامية، وسندعم مساواة المرأة مع الرجل في العمل والتعليم، وتكافؤ الفرص، طالما لا تتعارض هذه "المساواة" مع أنوثة المرأة وخصوصيتها.

وحول الأولويات، التي تراها ملحة في عملها وزيرة لشؤون المرأة، تقول صالح "سأبذل جهدي حتى أبرز الوجه الحقيقي للمرأة الفلسطينية، المكافحة المعطاءة، أهم ما سنعمل عليه في وزارة شؤون المرأة هو تمكين المرأة في كل المجالات".

وتعوّل صالح على وجود "لوبي" داخل المجلس التشريعي يدعم قضايا المرأة وإنجازاتها، وتضيف "كنت من أوائل النواب الذين اقترحوا على عضوات المجلس التشريعي، على اختلاف كتلهن وأطيافهن السياسية، أن نؤسس لهذا اللوبي، لأن هناك مساحات واسعة نتعاون فيها، وكان الاقتراح يتمحور حول استقطاب النواب "الرجال" من كتلة التغيير والإصلاح، ومن بقية الكتل لدعم اللوبي".

وفيما رأى البعض أن تصريح رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك، بشأن العمل على تعديل قانون الانتخابات لمنح هامش أكبر للكوتا النسائية، أثناء لقاء نسوي لمناسبة الثامن من آذار، ليس أكثر من "دعاية إعلامية" لاسترضاء المنظمات والناشطات النسوية، تؤكد صالح أن "الدويك من أكثر الرجال دعماً للنساء، وتجربة كتلة التغيير والإصلاح مع النساء كانت ناجحة بكل المقاييس، وبرهنت فيها المرأة على خبرتها، وامتلاكها طاقة كبيرة في العمل".

وتعد وزيرة شؤون المرأة "بالعمل على توسيع مشاركة المرأة عبر الانتخابات المحلية والتشريعية، وهذا ممكن عبر تعديل الكوتا، لكن بعد نقاش النواب وموافقتهم على التعديل ... وبوجود لوبي فاعل لا يبدو هذا التعديل مستحيلاً".

وعلى الرغم من أن الحكومة الحالية لم تعط مثالاً أفضل حالاً على مشاركة المرأة، لوجود وزيرة واحدة فيها، كما كان حال الحكومة السابقة (فتح)، غير أن صالح تعتبر أن "مبدأ مشاركة المرأة قد تحقق في المجلس التشريعي أولاً، وفي الحكومة الحالية، ويجب ألا نلوم الحكومة الحالية، أو السابقة، على قلة مشاركة النساء في الحكومة"، ذلك أن "الأساس هو النوع وليس الكم".

ملف الفساد: هل توقف أمام الضوء الأحمر؟!

النائب العام يعلن فتح ملفات الفساد

كتب محمد يونس:

تظهر الوثائق المعروضة أمام النائب العام لواحدة من قضايا الفساد العديدة قيد البحث والتحقيق، أن المُدعى عليه، وهو وكيل مساعد لواحدة من الوزارات الخدمية المهمة، استغل منصبه في عمليات ترقي إلى النهب المنظم. فقد تم ضبط وثائق تبيّن أن هذا المسؤول "موقوف عن العمل حاليا" دأب على تحويل مبالغ مالية كبيرة لصالح أفراد عائلته بصفة "مستفيدين" من برامج الوزارة. ومنها على سبيل المثال، وثيقة تبين أن ابنته حصلت على دفعات مالية متتالية بقيمة ٢٨٠ ألف شيكل، ووثيقة أخرى تظهر أن أحد أبنائه حصل بالطريقة ذاتها على مبلغ ١٨٠ ألف شيكل. وحصل ابن ثالث وزوج الابنة على مبالغ مماثلة. كما حصل هو شخصياً على مئات آلاف الشواكل تحت بنود مصاريف مختلفة!

وبين الوثائق، رسالة موجهة من رأس الوزارة إلى رأس النظام السياسي، جاء فيها: بعد التحية والتوضيح: حول موضوع فلان ... نريد تعليماتكم لإنهاء الموضوع". وحسب مصادر عديدة داخل الوزارة، فإن "التعليمات" لم تأت لإنهاء الموضوع، الذي بقي قائماً إلى حين تغيير رأس الوزارة بشخص اتسم بـ "الصَرامة" الإدارية. وقد "خدم" المُدعى عليه في موقعه، صاحب القرار الأول بعد رأس الوزارة الذي اتسمت إدارته بالضعف اللافت، حوالي عشر سنوات، "استغل خلالها –وفق ما يقول زملاؤه– ضعف ذلك الرأس، وغياب نظام المحاسبة في السلطة، لسلب مبالغ مالية طائلة". ويؤكد زملاؤه أنهم كانوا يتقدمون بشكاوى إلى رأس الوزارة، لكن الرد كان يأتيهم دائماً بالقول: "ننتظر كلمة رأس السلطة".

وفي قضية ثانية، تبين الوثائق أن مسؤولاً سابقاً بدد مئات ملايين الدولارات خلال توليه مسؤولية إحدى الهيئات الكبرى للسلطة. ويدّعي المُدعى عليه أنه بدد هذه الأموال "لأسباب سياسية"! وتقول عائلته إنه كان يتلقى "أوامر عليا" لتحويل الأموال، موضع التحقيق، إلى أشخاص بعينهم. لكن حجم الأموال المنقولة وغير المنقولة "عقارات"، التي يمتلكها هذا المسؤول "موقوف على ذمة القضية"، في الوطن والخارج، والتي يحقق النائب العام في مصدرها، قد تستخدم أدلّة ضده في هذه القضية.

أين الحيتان؟

ويضم ملف الفساد، الذي أعلن النائب العام أحمد المغني عن فتحه في شباط الماضي، عشرات الأسماء لموظفين سابقين كبار في مؤسسات السلطة وهيئاتها، لكن الملاحظ هو خلو الملف من أي من "الأسماء الكبيرة"، ممن حملوا لقب وزير، أو مستشار، أو مسؤول ملف اقتصادي، أو ما شابه، التي طالما أثير حولها غبار تُهم الفساد الكبيرة.

وفيما يطمئن النائب العام الجمهور بالقول: "الملف مفتوح ولن يستثني أحداً تتوفر أدلة كافية حول ضلوعه في الفساد"، إلا أن الملفات المعروضة، حتى اليوم، تخلو من تلك الأسماء التي ورد ذكرها، على الأقل، في تقرير سابق لـ "هيئة الرقابة العامة"، وهي هيئة حكومية، كان صدر العام ١٩٩٦.

وأظهر تقرير الهيئة، التي تحوّل اسمها مؤخراً إلى "ديوان الرقابة الإدارية والمالية"، تورط عدد من كبار المسؤولين، ممن تولى بعضهم حقائب وزارية لسنوات طويلة، في قضايا فساد كبيرة، وهو ما يثير اليوم تساؤلات عن أسباب عدم ذكر اسم أي منهم في ملفات الفساد المفتوحة.

فقد أشار التقرير المذكور، وهو التقرير اليتيم الذي أعلنته الهيئة، إلى أسماء وزراء معروفين جيداً لدى الجمهور لاضطلاعهم بدور سياسي بارز. واتهم أحد هؤلاء الوزراء بتأسيس "صندوق أسود" في وزارته، التي كانت تتلقى تمويلاً أجنبياً سخياً لمشاريع حيوية. وكشف التقرير في حينه أن الوزير المذكور أحال ٩٠٪ من مشاريع وزارته إلى شركة خاصة له مسجلة باسم أحد أبنائه.

كما اتهم التقرير وزيراً ثانياً بإدخال سلع من الخارج دون إخضاعها للضرائب، بينها سيارات له ولأفراد عائلته وأقربائه والداعمين له في الانتخابات.

وبيّن أن أحد الوزراء احتكر إدخال سلعة حيوية من الخارج لفترة من الوقت، بتنسيق مع الجانب الإسرائيلي، مؤسساً في ذلك لاحتكار هذه السلعة، قبل أن يتنازل عنها لصالح شركة يديرها مستشار اقتصادي كبير لرئيس السلطة مقابل عمولة محددة. ولم يغفل الملف، أيضاً، أحد كبار المستشارين الاقتصاديين للرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي انتهى به المطاف خارج البلاد بعد وفاة الرئيس.

"إمبراطورية" مالية

ويظل المستشار السابق المذكور واحداً من الأسرار المالية الكبيرة في مسيرة منظمة التحرير والسلطة. وقد أثيرت حوله، مؤخراً، الكثير من التكهنات والشائعات، مثل إقامته وميدان عمله والأموال التي دفعها لأحد، وربما، بعض مراكز القوى في السلطة لحماية اسمه والصمت عليه. ويقول مسؤول سابق في السلطة، إن المستشار المذكور الذي يكاد يكون اسمه حاضراً في جميع ملفات المال العام، قد تحايل على وزير المالية السابق عندما سلّمه ممتلكات السلطة لإدراجها في صندوق الاستثمار، الذي أسس العام ٢٠٠٣. وقال "صحيح أنه سلّم العديد من الممتلكات والشركات والأموال المنقولة وغير المنقولة، لكن لا أحد منا يعلم شيئاً عن ما قبل ذلك. فهل ثمة أملاك أخرى؟ هل ثمة أموال سرية؟ هل هناك فوارق أسعار للأسهم وغيرها؟ لا أحد يعرف".

ويغذي الغموض، الذي أحاط "الإمبراطورية" المالية التي أدارها هذا المستشار، الكثير من الشائعات التي تلاحقه في الداخل والخارج.

احتكار سلع رئيسية

وكانت الحصة الأكبر في تقرير هيئة الرقابة "ديوان الرقابة"، للشركات الحكومية، التي احتكرت لفترة طويلة من الوقت تجارة السلع الثلاث الرئيسة في الأراضي الفلسطينية، وهي البترول، والإسمنت، والسجائر.

وبين التقرير أن عشر شركات حكومية سجلت بأسماء أشخاص من موظفي السلطة احتكرت هذه السلع وتهربت من دفع ضرائب.

وجرى في وقت لاحق ضم جميع تلك الشركات في إطار صندوق أطلق عليه اسم صندوق الاستثمار الفلسطيني بعد ضغوط دولية كبيرة رمت إلى منع تسريب أموال من هذه الشركات إلى التشكيلات والمجموعات المسلحة.

ولم يظهر من أسماء القائمين على تلك الشركات في ملف الفساد المفتوح سوى مدير هيئة البترول الموقوف منذ أشهر عدة.

لكن النائب العام أحمد المغني، يؤكد: "الملف مفتوح، والتحقيقات جارية، ولن يستثنى أحد مهما بلغت درجته في السلطة، وفي النظام السياسي". ويقول: "لقد تلقيت تعليمات واضحة من الرئيس محمود عباس بأن أواصل العمل والتحقيق في هذا الملف حتى لو وصلت إلى رأس السلطة".

وكانت تقارير الفساد هذه تصل إلى الرئيس الراحل ياسر عرفات، لكن المقربين منه يقولون أنه كان يفضل استخدام تلك التقارير في الضغط على المتورطين فيها، وتوجيههم إلى الوجهة التي يريد، بدلاً من تحويلهم إلى القضاء. وقال أحد المساعدين السابقين للرئيس الراحل: "لقد أدار الرئيس عرفات السلطة بعقلية الثورة، فكان يؤمن بالعقاب داخل المؤسسة، وليس بتحويل المتورطين إلى القضاء، كما يجري في الدول المستقرة".

تفاؤل.. ولكن!

وتفاءل الشارع الفلسطيني بإعلان النائب العام عن فتح ملفات الفساد وإصدار أوامر باعتقال ٢٧ من كبار موظفي السلطة المتهمين بالتورط فيها. لكن الكثيرين، ممن لم يقللوا من شأن إجراءات النائب العام، يطالبون بأن تشمل جميع شرائح المتورطين في الفساد، وبخاصة كبار قادة السلطة ومسؤوليها.

وقال حسن خريشة، رئيس لجنة الرقابة في المجلس التشريعي السابق، نائب رئيس المجلس الحالي: "تقرير النائب العام جيد، لكنه لم يشمل كل شيء؛ لم يشمل الوكالات التجارية التي سيطر عليها المسؤولون وأبناء عائلاتهم، ولم يشمل الوظائف الوهمية للمسؤولين وأفراد عائلاتهم، ولم يشمل ملف الإسمنت المصري الذي جرى الحصول عليه بسعر متدنٍ من مصر كدعم للشعب الفلسطيني وجرى بيعه للإسرائيليين بسعر السوق ليجدَ طريقه إلى جدار الفصل العنصري، ولم يشمل الشركات الاحتكارية وملفات صندوق الاستثمار القديمة، ولم يشمل أموال منظمة التحرير واستثماراتها التي جرى هدرها وتبديدها..."

وتتحدث تقارير داخلية عن مبالغ مالية ضخمة جرى تبديدها في استثمارات وهمية للمنظمة في الخارج. وتوجه الاتهامات إلى عدد من المسؤولين السابقين في السلطة، والمسؤولين الحاليين في المنظمة، وفي حركة "فتح" بتبديد هذه الأموال. وقالت مصادر عليمة أن مبالغ كبيرة من أموال المنظمة وجدت طريقها إلى مسؤولين كبار في السلطة، وجزءاً آخر وجد طريقه إلى قادة أجهزة أمن وسياسيين بارزين". وتشير هذه المصادر إلى أملاك كبيرة ظاهرة "عقارات ومساهمات في شركات وحسابات بنكية" لقادة ومسؤولين سابقين.

وقالت هذه المصادر، إن بعض رجال السلطة تحولوا إلى أصحاب ملايين بعدما نهبوا مؤسسات مدنية وأمنية بصورة مباشرة، عبر تحويل مخصصات هذه المؤسسات إلى حساباتهم في المراحل الأولى لتأسيسها، حيث غاب عنها أي شكل من أشكال الرقابة، أو عبر تحويل ريع تلك المؤسسات إلى حساباتهم الشخصية.

هل تفتح الملفات؟

وقد فسر كثيرون إقدام النائب العام على فتح ملفات الفساد في الفترة الفاصلة بين حكومتي "فتح" و "حماس"، إلى رغبة قادة "فتح" في عدم إعطاء الفضل للحكومة القادمة في فتح هذا الملف، وفق ما يقول النائب السابق عزمي الشعيبي.

وكانت "حماس" أعلنت أنها ستفتح ملفات الفساد حال تسلمها الحكومة، لكن انشغالها في مواجهة مضاعفات الحصار المالي والسياسي، الذي فرضته الدول الغربية عليها، قد يحد من قدرتها على فتح هذه الملفات.

ويقول خريشة: إن المجلس الجديد سيفتح جميع الملفات السابقة، حتى تلك التي تطال الرؤوس الكبيرة. لكن التوازنات السياسية القائمة في السلطة بين حركة "فتح"، المسيطرة على الرئاسة وأجهزة الأمن، ولها تأثير على الجهاز القضائي، وحركة "حماس"، المسيطرة على المجلس التشريعي وعلى الحكومة، قد تحول دون الذهاب بعيداً في فتح هذا الملف، الذي يقدّر النائب العام المبالغ التي هدرت فيه ما بين ٧٠٠–٨٠٠ مليون دولار، فيما تقدره مصادر عديدة محايدة بأكثر من ذلك؟!

كيف صوت النواب للحكومة؟

- نواب حركة "حماس" كافة صوتوا لصالح الحكومة، وعددهم ٦٦ نائباً من أصل ٧٤ نائباً، حيث يقبع ٨ نواب في سجون الاحتلال.

- نواب حركة "فتح" (من حضر) صوتوا ضد الحكومة.

- ممثل كتلة "فلسطين المستقلة" مصطفى البرغوثي (المبادرة الوطنية) امتنع عن التصويت، وكذلك فعل ممثل كتلة "البديل" قيس عبد الكريم (الجبهة الديمقراطية)، ولم يحضر العضو الثاني في كتلة "البديل" بسام الصالحي (حزب الشعب) بسبب السفر.

- وصوتت النائب راوية الشوا، التي غابت عن الجلسة، وانتخبت لعضوية المجلس التشريعي ضمن كتلة "فلسطين المستقلة" ثم أعلنت انسحابها منها، لصالح الحكومة، من خلال رسالة بعثتها إلى رئاسة المجلس، لكن صوتها لم يحسب.

- ممثلا كتلة "الشهيد أبو علي مصطفى" خالدة جرار وجميل مجدلاوي (الجبهة الشعبية) صوتا لصالح الحكومة.

- ثلاثة مستقلين صوتوا للحكومة، فيما غاب رابع.

- جاءت النتيجة كالتالي: ٧١ نائباً صوتوا لصالح الحكومة، فيما امتنع نائبان، وعارض الحكومة ٣٦ نائباً.

التشكيلة الحكومية

ألغيت وزارة قديمة، هي وزارة الشؤون المدنية المختصة بالاتصال مع إسرائيل، واستحدثت وزارة جديدة هي وزارة شؤون اللاجئين.

جميع الوزراء هم وجوه جديدة في الحكومة، باستثناء وزير العمل فخري تركمان، الذي كان نائباً في المجلس التشريعي الأول.

من بين الوزراء تسعة فقط، يمكن اعتبارهم من قيادات حركة "حماس"، فيما يعتبر الباقون أنفسهم "تكنوقراط".

الملف الفلسطيني في لبنان: التعقيدات والاحتمالات

■ بقلم: ماجد كيالي

شهد الملف الفلسطيني في لبنان، خلال الأيام الماضية، بعض الانفراجات، إذ أصدر القضاء اللبناني حكماً ببراءة سلطان أبو العينين، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان "فتح"، من الأحكام القضائية الغيابية التي كانت صادرة بحقه، وقام وزراء من الحكومة اللبنانية (بضمنهم وزير العمل طراد حمادة) بزيارة إلى مخيمات اللاجئين، للاطّلاع على أوضاعها عن كثب، كما قام أحمد جبريل، الأمين العام للجبهة الشعبية "القيادة العامة"، بزيارة إلى بيروت، التقى خلالها عدداً من المسؤولين، من ضمنهم رئيسا مجلس النواب، والوزراء، ورئيس كتلة المستقبل النيابية (الشيخ سعد الحريري).

هكذا، يمكن ربط تبرئة أبو العينين بمسألة السعي لإيجاد مرجعية سياسية للفلسطينيين في لبنان، وزيارة المخيمات بمحاولة الحكومة اللبنانية معالجة ملف الحقوق المدنية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين، وزيارة جبريل بتهدئة المخاوف بشأن الوجود العسكري الفلسطيني، في بعض المناطق اللبنانية (وبخاصة سلاح الفصائل المعارضة).

لكن كل هذه التحركات، على أهميتها، لا يمكن أن تعتبر مؤشّراً جديّاً على سعي مختلف الأطراف المعنية لإيجاد حلّ ناجز للملف الفلسطيني في لبنان، بالنظر للتعقيدات الخاصّة الكامنة في هذا الملف (لبنانياً وفلسطينياً)، كما بالنسبة لارتباطه الوثيق ببعض الملفات أو التوظيفات الإقليمية والدولية.

فعلى الرغم من أن الأزمة السياسية في لبنان هي ذات منشأ داخلي أساساً، فإن الوجود الفلسطيني فيه أسبغ على هذه الأزمة أبعاداً أخرى (فوق لبنانية) سياسية وأيديولوجية: وطنية أو قومية. وبغضّ النظر عن رغبة الفلسطينيين وإرادتهم، فإن وجودهم في لبنان بات واحداً من مكونات الأزمة اللبنانية ذاتها، بسبب طبيعة التركيبة اللبنانية/الطائفية/السياسية والاجتماعية.

الآن، وفي ظل المعطيات السياسية الحالية، فإن الأزمة اللبنانية باتت مسألة إقليمية ودولية، في آنٍ معاً، وفق قرار مجلس الأمن الدولي (١٥٥٩) للعام ٢٠٠٤، الذي طالب بوضع حد لوجود الميليشيات المسلحة في لبنان، وبضمنها بالطبع مشكلة التواجد العسكري للفصائل الفلسطينية، ووضع حد للنفوذ السوري (الأمني والسياسي) في لبنان. وإذا أخذنا بالاعتبار التجاذبات والتداعيات والتوظيفات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بهذا القرار، يمكننا الاستنتاج أن مشكلة الوجود الفلسطيني المدني والسياسي والعسكري باتت أكثر تعقيداً، وبخاصة في ظل غياب مرجعية سياسية واحدة لـ "فلسطينيي لبنان"، ومع غياب إستراتيجية واضحة وموحدة للفلسطينيين إزاء التعاطي مع ملفهم فيه، وفي ظل الخلافات السياسية الفلسطينية

سلطان أبو العينين

المعروفة، وأيضاً في ظل انهيار عملية التسوية، التي انطلقت من مؤتمر مدريد أواخر العام ١٩٩١.

في الظروف السابقة، أي قبل رحيل الرئيس ياسر عرفات، وقبل صعود حركة "حماس" إلى سدّة السلطة الفلسطينية، لم يكن الوضع أسهل بالنسبة للفلسطينيين في لبنان، بالطبع، على الرغم من محاولة القيادة الفلسطينية الرسمية، آنذاك، وضعهم على سلّم أولوياتها، وبخاصة في مفاوضات التسوية (كامب ديفيد، وطابا ٢٠٠٠ – ٢٠٠١)، التي بيّنت حرص هذه القيادة على التفاوض مع إسرائيل لإعادة أعداد كبيرة منهم إلى الأراضي التي تديرها السلطة (في الضفة والقطاع)، ومنح من يتبقى منهم في لبنان "المواطنية" الفلسطينية، كي يتمكنوا من الإقامة في هذا البلد، من دون ضغوط، مثلهم مثل مواطني الجنسيات العربية الأخرى.

لكن، كما هو معروف، فقد باتت عملية التسوية في طريق مسدود، ولم يعد ثمة مفاوضات، والحل المطروح على الأجندة هو الحل الأحادي المفروض إسرائيلياً. والمعنى، أن هذه الظروف ستؤجّل البحث في قضية اللاجئين، الأمر الذي يمكن أن يزيد المخاوف اللبنانية، من مشاريع "التوطين"، أو مشاريع فرض الأمر الواقع، التي من شأنها، في منظور معظم اللبنانيين، الإخلال بالتركيبة اللبنانية الطائفية، بغض النظر عن رأي الفلسطينيين المغلوبين على أمرهم.

والنتيجة، سيظل الوجود الفلسطيني في لبنان يعاني من تبعات التركيبة الطائفية/السياسية اللبنانية، وتحوّلاتها السياسية، كما سيعاني، مجدداً، جراء التوظيفات أو التدخلات الدولية والإقليمية.

على هذا الأساس، ينبغي الحذر تماماً من إمكانية تكرار التجربة الفلسطينية السابقة في لبنان، واعتبار السلاح الفلسطيني أداة ابتزاز، ولو حتى في مجال الحقوق المدنية والاجتماعية (على ما يحلو للبعض)، لأن هذا الابتزاز يجرّد هذا السلاح من وظيفته الوطنية المفترضة (كسلاح للمقاومة أو للتحرير)، ويعطيه وظيفة سياسية داخلية، ضمن الصراعات في لبنان، أو عليه.

هكذا، فإن محاولة بعض القياديين الفلسطينيين (وبخاصة من المعارضة) ربط سلاح المقاومة بالدفاع عن مخيمات لبنان، أو بتحسين شروط حياة الفلسطينيين فيه، ليس لها ما يسندها في الواقع، لأن السلاح الموجود لن يمكّن هؤلاء، أصلاً، من الدفاع عن حياتهم أو عن مخيماتهم، فضلاً عن أنه، في ظروف وتأثيرات معينة، ربما يدخلهم في مواجهات غير محسوبة العواقب، لن يدفع ثمنها سواهم، من دون أية جدوى بالنسبة لهم أو بالنسبة لقضيتهم الوطنية. وفي الوقت نفسه، فإن محاولة ربط السلاح الفلسطيني بسلاح المقاومة اللبنانية (المقصود هنا حزب الله)، أيضاً هو في غير محله، لأن قضية حزب الله وتسلحه، من عدم ذلك، هي قضية لبنانية داخلية، بغض النظر عن مداخلاتها الخارجية.

اللافت، أن حزب الله ذاته يؤكد على ضرورة نزع سلاح الفلسطينيين، وبخاصة خارج المخيمات (أقلّه في السجالات العلنية)، واللافت أيضاً أن العديد من القوى التي كانت ضد الوجود الفلسطيني (المسلح وغيره)، باتت تعتبر نفسها معنية بهذا الوجود (!).. (لاحظ مثلاً مواقف رئيس الجمهورية، وحركة أمل، وكريم بقرادوني، وسليمان فرنجية، وغيرهم)، الأمر الذي يعزّز الشكوك بشأن صدقية هذه المواقف، التي باتت تعتبر الفلسطينيين (وسلاحهم) وسيلة أداتية ومجرّد ذريعة للتوظيف، في التجاذبات الداخلية اللبنانية، وفي صدّ المطالبات الخارجية من لبنان.

يذكر أن هذه القوى (كما غيرها على المقلب الآخر) التي تحاول توظيف الوجود الفلسطيني، وسلاحهم في لبنان، تعلّل ذلك بدعوى رفضها التوطين، ولكن هذا الرفض ليس له معنى وطني، على الغالب، إذ أنه يرتبط بدعاوى الحرص على التركيبة اللبنانية (الفريدة والمخلّدة!). دليل ذلك أن هذه القوى، ومعها معظم القوى الطائفية/السياسية السائدة في لبنان، ظلت تعمل على التضييق على عيش الفلسطينيين ومصادرة حقوقهم الإنسانية المدنية والاجتماعية، على المستوى الفردي والجماعي، كما أن معنى رفض التوطين لديها، في الغالب، يشمل السعي لتهجير اللاجئين الفلسطينيين إلى أي مكان، وليس ممارسة حق العودة!

في هذا الإطار، يبدو أن الفلسطينيين معنيون، أكثر من أي وقت مضى، أولاً، بالسعي للنأي بأنفسهم عن المداخلات اللبنانية، في بعدها الداخلي/الطائفي والحزبي، كما عن مجمل المداخلات الإقليمية والدولية المتعلقة بالشأن اللبناني، وتجنّب محاولات إقحامهم أو توظيفهم. ثانياً، العمل ما أمكن على التمييز بين البعد السياسي، والبعد المدني/الاجتماعي في قضيتهم، على الرغم من صعوبة ذلك، وعلى الرغم من هوى فلسطيني (مرضي) معروف يتمثّل بإعلاء الشأن السياسي على الإنساني أو الفردي. ثالثاً، تحييد الملف الفلسطيني في لبنان عن نطاق الخلافات السياسية السائدة في الساحة الفلسطينية، وتشكيل مرجعية سياسية واحدة لهم، لأن معالجة هذا الملف، لم تعد مرتبطة تماماً بملف الصراع ضد إسرائيل، بعد أن حيّدت إسرائيل لبنان، أو أخرجته من معادلات الصراع معها، إثر انسحابها في العام ٢٠٠٠؛ فحتى في مفهوم حزب الله، وهو حزب جهادي/إسلامي/أممي، فإن الصراع مع إسرائيل، بالنسبة له، بات محصوراً في استعادة مزارع شبعا اللبنانية، واستعادة الأسرى اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، وصدّ الاعتداءات الإسرائيلية المستقبلية.

هكذا، فإذا تجاوزنا المسألة البديهية، التي مفادها أن حلّ قضية اللاجئين الفلسطينيين، في أي مكان، وبخاصة في لبنان، يرتبط حكماً بمسارات إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وربما لمجمل تجلّيات الصراع العربي – الإسرائيلي، فإن معالجة الملف الفلسطيني في لبنان تتطلب مواجهة العديد من الاستحقاقات والتعقيدات والتداخلات، بعقلية سياسية جديدة، واقعية ومنفتحة، تضع مصلحة الشعب أولاً، لا التنافسات والمصالح الفصائلية الآنية والضيقة، وتجنّب الفلسطينيين في لبنان المزيد من المآسي بدعوى الحفاظ على القضية الوطنية.

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بل- ألمانيا
الآراء الواردة في النشرة لا تعبر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرخ بل

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب: ١٨٤٥ تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢ - (٩٧٢) فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥-٢ - (٩٧٢)
بريد إلكتروني: muwatin@muwatin.org